مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون

مؤقت

الجلسة 9368

الخميس، 6 تموز/يوليه 2023، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس	السيد كاريوكي	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إكوادور	السيد مونتالفو سوسا
	ألبانيا	السيدة دوتلاري
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة الحفيتي
	البرازيل	السيد فرانسا دانيشي
	سويسرا	السيد هاوري
	الصين	السيد جانغ جون
	غابون	السيد بيانغ
	غانا	السيد أغيمان
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	مالطة	السيد كاميليري
	موزامبيق	السيد أفونسو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد دي لورانتس
	اليابان	السيدة شينو

جدول الأعمال

المسألة المتعلقة بهايتي

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتُتِحت الجلسة الساعة 15/05.

إقرار جدول الأعمال

أُقرَّ جدول الأعمال.

المسألة المتعلقة بهايتي

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي بربادوس وجامايكا والجمهورية الدومينيكية وهايتي إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وبالنيابة عن المجلس، أرحب بدولة السيد أندرو هولنيس، رئيس وزراء جامايكا؛ ومعالي السيد جان فيكتور جينوس، وزير الخارجية وشؤون العبادة في هايتي؛ ومعالي السيد روبرتو ألفاريس غيل، وزير خارجية الجمهورية الدومينيكية.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة مقدمتي الإحاطتين التاليتين: السيدة ماريا إيزابيل سلفادور، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي؛ والسيدة ماري – يولين جيل، ممثلة المجتمع المدني.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وفي هذه الجلسة، يستمع المجلس إلى إحاطات من السيدة سلفادور؛ والسفير ميشيل كزافيي بيانغ، الممثل الدائم لغابون، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 2653 (2022) بشأن هايتي؛ والسيدة جيل؛ والسيد هولنيس، باسم الجماعة الكاريبية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة سلفادور.

السيدة سلفادور (*تكلمت بالإنكليزية*): تحل يوم غد، 7 تموز/يوليه، الذكرى السنوية الثانية لاغتيال الرئيس جوفينيل مويس. والدعوة إلى تقديم المسؤولين عن تلك الجريمة البشعة إلى العدالة لا تزال قائمة. لقد أغرق اغتياله هايتي في أزمة سياسية أعمق، تفاقمت بسبب انهيار الأمن على نحو غير مسبوق، إذ فرضت العصابات المسلحة الإجرامية نظاما من الإرهاب والعنف في معظم أنحاء بور – أو – برانس. وتتفاقم هذه الحالة الخطيرة بسبب الأزمات الإنسانية وأزمات حقوق الإنسان والأزمات الاجتماعية والاقتصادية التي يواجهها البلد.

(تكلمت بالفرنسية)

وعلى نحو ما قال الأمين العام خلال زيارته الأخيرة إلى هايتي،

”لا يمكن أن يكون هناك أمن دائم بدون استعادة المؤسسات الديمقراطية – ومن المستحيل تحقيق حلول سياسية دائمة وممثلة تمثيلا كاملا دون تحسن جذري في الحالة الأمنية“.

(تكلمت بالإنكليزية)

ومنذ إحاطتي الأولى للمجلس، قبل شهرين ونصف (انظر S/PV.9311)، أحرز بعض التقدم في تنفيذ اتفاق 21 كانون الأول/ديسمبر، الذي يحدد إطار مشاركتنا مع السلطات الوطنية والجهات المعنية الأخرى. وفي هذا الإطار، نظم المجلس الانتقالي الأعلى منتدى في أيار/مايو ضم ممثلين من جميع أنحاء البلد من القطاع السياسي والمجتمع المدني والقطاع الخاص، بما في ذلك الأطراف غير الموقعة على اتفاق 21 كانون الأول/ديسمبر. وأتاح المنتدى فرصة لجميع الجهات المعنية في هايتي لمناقشة المسائل الرئيسية المتعلقة بالإصلاحات الدستورية والانتخابية، والحوكمة الرشيدة، والمسائل الاجتماعية والاقتصادية. واعتمد المنتدى إعلانا مشتركا تضمن دعوة إلى تقديم دعم دولي قوي للشرطة الوطنية الهايتية.

وفي إطار الحوار السياسي في هايتي، أود أن أسلط الضوء على مبادرة الجماعة الكاريبية، من خلال فريقالشخصيات البارزة لديها، لتنظيم اجتماع في حزيران/يونيه الماضي في جامايكا للجهات المعنية في هايتي، ضم رئيس الوزراء هنري والأحزاب السياسية وجماعات المجتمع المدني. ولدى عودته من جامايكا، التزم رئيس الوزراء هنري بإجراء تغييرات في مجلس الوزراء لجعله أكثر شمولا من الناحية السياسية، وبتوسيع المجلس الانتقالي الأعلى، وبالتعجيل بتقديم المرشحين للمجلس الانتخابي المؤقت. وآمل أن تتحقق تلك الالتزامات قريبا.

ومن خلال ما أقوم به من مساع حميدة، لن أدخر جهدا لمواصلة دعم مبادرات الحوار في طريق المضي قدما. وبينما تشارك الأطراف في حوار مستمر، أتطلع إلى الزيارة التي سيوقم بها لهايتي فريق الشخصيات البارزة التابع للجماعة الكاريبية بغية لتقديم دعم مستمر لتعزيز المشاورات بين الهايتيين تحت رعاية المجلس الانتقالي الأعلى. إن تضامن الأمين العام وزيارة العمل إلى هايتي ألقت الضوء على حتمية تعاون الهايتيين مع المجتمع الدولي. واجتمع الأمين العام مع رئيس الوزراء أرييل هنري، والمجلس الانتقالي الأعلى، وقطاع عريض من الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني. وشدد على ضرورة المضي قدما في الحوار ودعمه الثابت لنشر قوة دولية قوية لمساعدة الشرطة الوطنية الهايتية.

وهناك تأييد واسع النطاق لنشر هذه القوة. ولئن كان صحيحاً أن الحديث عن وجود قوة دولية في هايتي يمكن أن يثير ردود فعل متباينة، كما سمع الأمين العام خلال زيارته لهايتي، فقد سمعت أنا أيضاً مناشدات لتقديم الدعم الأمني الدولي منذ وصولي. ويجب على القوة الدولية القوية التي تحتاج إليها هايتي أن تكمّل الشرطة الوطنية الهايتية وتعززها – لا أن تحل محلها – مع الاحترام الكامل للسيادة الوطنية لهايتي. وعند مناقشة هايتي في مؤتمر رؤساء حكومات الجماعة الكاريبية الذي عقد هذا الأسبوع في ترينيداد وتوباغو، كرر الأمين العام تأكيد الحاجة الملحّة إلى قوة دولية قوية يأذن بها مجلس الأمن، وهي دعوة كررها في وقت سابق اليوم.

وفي حين أن الانتقال السياسي ومكافحة العصابات ينبغي أن يظلا على مسارين منفصلين، فإن الاثنين مرتبطان ارتباطاً وثيقاً. ويمكن أن يؤدي تحسين الأمن واستمرار الحوار السياسي إلى إمكانية إجراء الانتخابات، وهي خطوة حاسمة على طريق إعادة إنشاء المؤسسات الديمقراطية والمسؤولين المنتخبين على جميع مستويات الحكومة. ولا يزال قطاع العدالة يواجه تحديات خطيرة، ولكن هناك بصيص أمل ضئيل، بما في ذلك اعتماد مرسوم لمكافحة الفساد وغسل الأموال والاتجار غير المشروع بالأسلحة. كما يحدوني الأمل إزاء الجهود المستمرة التي تبذلها السلطات الوطنية لتحسين عملية التدقيق وإصدار الشهادات داخل النظام القضائي.

لقد ازدادت الحالة الأمنية المتردية في هايتي سوءاً منذ إحاطتي الأولى للمجلس. ولا يزال العنف مستمراً وقد زاد شدة، متجاوزاً بورت أو برنس على النحو المشار إليه في تقرير الأمين العام (S/2023/492). ويضيف ظهور جماعات القصاص الأهلية طبقة أخرى من التعقيد. فمنذ نيسان/أبريل، وثّق مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي مقتل ما لا يقل عن 264 من أفراد العصابات المزعومين على أيدي جماعات القصاص الأهلية. وتواصل العصابات استخدام العنف الجنسي، بما في ذلك الاغتصاب الجماعي والتشويه، لترويع السكان والأحياء الخاضعة لسيطرة المنافسين وإلحاق الألم بهم. وبالإضافة إلى الأذى الجسدي والعقلي، فإن لعنف العصابات أيضاً تأثيراً ضاراً للغاية على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وما برحت فرص الحصول على التعليم والغذاء والمياه والصرف الصحي وخدمات الرعاية الصحية محدودة للغاية بسبب نشاط العصابات. ففي المناطق المتأثرة بعنف العصابات، يكون النشاط الاقتصادي مشلولاً بصورة متقطعة إن لم تكن دائمة.

وفي نهاية حزيران/يونيه، أنهى الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في هايتي زيارته الأولى إلى البلد. وسمعت منه مباشرة عن الوضع المزري لحقوق الإنسان. ومن بين أكبر مخاوفه ظروف الاحتجاز اللاإنسانية، والمستويات المذهلة للاحتجاز السابق للمحاكمة، وانتشار العنف الجنساني على نطاق واسع، والترحيل الجماعي للهايتيين في بعض البلدان. والحالة الإنسانية قاتمة بشكل متزايد ومن المرجح أن تزداد تدهوراً. واليوم، يحتاج 5,2 مليون شخص، بما في ذلك ما يقرب من 3 ملايين طفل، إلى دعم وحماية إنسانيين عاجلين. تعاني هايتي من واحد من أعلى مستويات انعدام الأمن الغذائي في العالم، حيث يعاني 4,9 مليون شخص منه. وقد أدى العنف المتزايد في منطقة بورت أو برنس الحضرية إلى نزوح ما يقرب من 000 128 شخص من ديارهم، مما أدى إلى مزيد من الهجرة. إن نظام الرعاية الصحية في هايتي على وشك الانهيار. كما لا يزال البلد شديد التأثر

بتغير المناخ والكوارث الطبيعية. وتسببت الفيضانات المميتة في أوائل يونيو/حزيران، التي أعقبها زلزال، في مقتل 58 شخصاً وإلحاق الضرر بـ 000 45 أسرة. وقد تفاقم الوضع بسبب ارتفاع التضخم وانخفاض قيمة الغورد الهايتي، مما أدى إلى تآكل القوة الشرائية للناس. ومع ذلك، وعلى الرغم من الحالة الأمنية الصعبة والقيود ذات الصلة، لا تزال الأمم المتحدة قادرة على الوصول إلى المناطق التي يصعب الوصول إليها حتى تتمكن من خدمة المجتمعات المحلية الأكثر تضرراً من الأزمة، ولا تزال معبأة بالكامل لدعم جميع الهايتيين.

وقام رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار 2653 (2022) بشأن هايتي وفريق الخبراء التابع للجنة بزيارة إلى هايتي في حزيران/يونيه. واشترك المديران التنفيذيان لليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي في زيارة إلى البلد. وفي نهاية الأسبوع الماضي، حظينا أيضاً بزيارة من السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، التي عقدت اجتماعات مثمرة، بما في ذلك مع المسؤولين الحكوميين والمدير العام للشرطة الوطنية الهايتية والنساء وجماعات المجتمع المدني الأخرى. تخلق كل تلك الزيارات الهامة زخماً واهتماماً دولياً عاماً بالحالة المعقدة في هايتي.

وكما يعلم المجلس، فإن تجديد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل قد بات وشيكاً. وأطلب دعم المجلس في كفالة تزويد مكتب الأمم المتحدة المتكامل بالموارد الكافية لتنفيذ ولايته بفعالية وكفاءة ومساعدة هايتي على الخروج من أزمتها، مع كفالة سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة. وأود أن أنوّه بشجاعة والتزام جميع الموظفين الوطنيين والدوليين التابعين لمنظومة الأمم المتحدة في هايتي على عملهم والتزامهم في مثل هذه البيئة الأمنية العدائية. وهذه لحظة حاسمة لا يسعنا أن نضيعها. لقد حان الوقت للتضامن الدولي والعمل الفوري.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة سلفادور على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن للسفير بيانغ.

السيد بيانغ (*تكلم بالفرنسية*): يشرفني أن أخاطب أعضاء مجلس الأمن، بصفتي رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 2653 (2022) بشأن هايتي، لأقدم لمحة عامة موجزة عن زيارتي الأخيرة إلى هايتي والجمهورية الدومينيكية، في الفترة من 12 إلى 16 حزيران/يونيه. ونظراً للظروف الاستثنائية، لم يرافقني أعضاء اللجنة أثناء الزيارة، ولكن ذلك لن يشكل سابقة للزيارات الميدانية التي ستقوم بها لجان الجزاءات التابعة لمجلس الأمن في المستقبل. تمت الزيارة بعد سبعة أشهر تقريباً من اتخاذ القرار 2653 (2022) في 21 تشرين الأول/أكتوبر 2022، في وقت تواجه فيه هايتي تحديات سياسية واقتصادية وأمنية وإنسانية كبيرة. وكان الغرض الرئيسي منها، على النحو المبين في الاختصاصات التي اعتمدتها لجنة الجزاءات المنشأة عملاً بالقرار 2653، هو الحصول على معلومات مباشرة عن الحالة على أرض الواقع في أعقاب الجزاءات التي فرضتها الأمم المتحدة على هايتي. وأعتقد أن الزيارة ساعدت في إعادة تأكيد مشاركة لجنة القرار 2653 والتزامها بالعمل من أجل استعادة السلام والاستقرار في هايتي.

وفي بورت أو برنس، التقيت بوزير العدل والأمن العام، وكذلك بوزير الاقتصاد والمالية والجمارك، والمدير العام للشرطة الوطنية الهايتية، والمدير العام للإدارة العامة للجمارك، وبأعضاء المجلس الانتقالي الأعلى. وتمكنت أيضاً من الاجتماع بالسيدة ماريا إيزابيل سلفادور، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، وبفريقها القيادي. والتقيت بفريق الأمم المتحدة القطري في هايتي، وممثلي السلك الدبلوماسي المتمركزين في بورت أو برنس، وبأعضاء المجتمع المدني، بما في ذلك الجماعات النسائية. وأنا ممتن عميق الامتنان لهم جميعاً على دعمهم فيما يتعلق بتنظيم الزيارة وتنفيذها وعلى تبادل الآراء المفتوح والمفيد الذي أجريناه.

وفي الجمهورية الدومينيكية، تشرفت بالاجتماع مع الرئيس أبي نادر كورونا، ووزيري الخارجية والدفاع، ونائبي وزيري الداخلية والشرطة. وفي سانتو دومينغو، تمكنت من الاجتماع بفريق الأمم المتحدة القطري بقيادة المنسق المقيم المؤقت. كما التقيت بأعضاء السلك الدبلوماسي والمجتمع المدني، بما في ذلك الجماعات النسائية. وزرت إلياس بينيا ودجابون، وهما معبران رئيسيان بين هايتي والجمهورية الدومينيكية، حيث أخبرتني السلطات الدومينيكية عن المشاكل الرئيسية

التي يواجهها بلدها نتيجة للسياق الراهن المتسم بانعدام الأمن وعدم الاستقرار في هايتي.

ورحب جميع من التقى بهم الوفد تقريبا في بور – أو – برانس باتخاذ القرار 2653 (2022) وأعربوا عن دعمهم الكامل لتنفيذ نظام جزاءات الأمم المتحدة. وأخبرني بعض الأشخاص الذين التقيت بهم أنهم يأملون أن تُدرج لجنة الجزاءات المنشأة عملا بالقرار 2653، أفراد آخرين في القائمة. وشعر بعض الأشخاص الذين التقينا بهم أن الحوار وحده مع الأفراد المدرجين حاليًا في القائمة لا يكفي لحل المشاكل العديدة التي تواجه البلد. وقالوا أن المطلوب هو إدارة متكاملة للأزمة، بما في ذلك عملية سياسية شاملة، واستعادة المؤسسات الديمقراطية، وبناء المؤسسات، وإصلاح قطاعي العدالة والأمن.

وفيما يتعلق بالنقطة الأخيرة، أخبرتنا الشرطة الوطنية الهايتية مباشرة عن افتقارها إلى القدرات والتكنولوجيا. وعلى هذا المنوال، سألني العديد من الأشخاص الذين التقينا بهم عن احتمالات إنشاء قوة متعددة الجنسيات للمساعدة في استعادة السلام والأمن في هايتي. وأجبت بأن هذا السؤال لا يندرج في نطاق الولاية التي أسندتها لي لجنة الجزاءات المنشأة عملا بالقرار 2653 في سياق هذه الزيارة.

وأعتقد أن اتخاذ القرار 2653 (2022) كان مبادرة محمودة وأن شعب هايتي يوافق على أن فرض الجزاءات خطوة أولى مشجعة ولها أثر إيجابي على الحالة الأمنية. وأعرب عدد من الأشخاص الذين التقيت بهم عن أملهم في توسيع قائمة جزاءات الأمم المتحدة. ويرى بعض من حاورتهم أن جزاءات الأمم المتحدة يمكن أن يكون لها تأثير كبير على سلوك الأفراد الذين يشكلون تهديدا للسلام والاستقرار.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السفير بيانغ على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة جيل.

السيدة جيل (*تكلمت بالفرنسية*): يسر مؤسسة جي كلير، التي أتشرف بتمثيلها في هذه القاعة، أن تشارك في جلسة مجلس الأمن اليوم بشأن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي والحالة في هايتي. وبقبولي الدعوة إلى المشاركة في جلسة إحاطة اليوم بشأن الحالة العامة لحقوق الإنسان في هايتي، تحت رئاسة المملكة المتحدة، فإنني ألتزم بالقيم التي تدافع عنها مؤسسة جي كلير.

والواقع أن مؤسسة جي كلير منظمة هايتية تلتزم بالدفاع عن حقوق الإنسان، وتُعد كل رجل وامرأة من أبناء هايتي ليصبح قائدا مسؤولا يشارك في الحياة العامة من أجل تجديد دولة قومية قائمة على مبادئ حقوق الإنسان والتنمية المستدامة. وتحقيقا لهذه الغاية، تدير مؤسسة جي كلير برنامجا تدريبيا في مجال حقوق الإنسان على الصعيد الوطني يتم فيه تشجيع التفكير والنقاش في جميع أنحاء الإقليم بشأن مسائل مثل إصلاح الدولة، وفعالية حقوق الإنسان، والتزامات الدولة، ومكافحة الفساد، وإعمال حقوق الإنسان، والحوكمة الرشيدة، والشفافية في إدارة الشؤون العامة.

إن حقوق الإنسان مسألة هامة في المناقشات العامة بشأن سيادة القانون والديمقراطية، وحتى العدالة الاجتماعية والإنصاف. وفي سياق العولمة في القرن الحادي والعشرين، لا بد من الاعتراف بأن تعزيز حقوق الإنسان لا يزال تحديا رئيسيا للسلطات العامة. وتُعرَّف حقوق الإنسان بأنها امتيازات تدعم حرية الإنسان وكرامته وتستفيد من الضمانات المؤسسية.

فما هي الحالة الراهنة لحقوق الإنسان في هايتي؟ تواجه هايتي انتهاكات منهجية لحقوق الإنسان. وسلطات الدولة لا تؤدي واجبها في حماية حقوق الإنسان واحترامها وكفالة احترامها.

تقوم حقوق الإنسان على ركيزتي الحرية والكرامة. إنهما مقياس الحرارة الذي يقيس درجة حرارة واقع حقوق الإنسان. واليوم، يشير مقياس الحرارة هذا إلى أن واقع حقوق الإنسان في هايتي قد تدهور بنسبة 99 في المائة، وأنه لا يجري اتخاذ أي تدابير لتجنب ازدياد انعدام القانون بصورة كبيرة في المجتمع الهايتي.

والحريات الأساسية مهددة بشكل كبير بسبب انتشار العصابات في جميع أنحاء البلد. ومنذ أكثر من عامين، كان من الصعب جدا

الوصول إلى جنوب هايتي برا من بور – أو – برانس. فالعصابات تقوم باختطاف الأشخاص المسافرين على طول الطريق الوطني رقم 2 واغتصابهم وضربهم واحتجازهم للحصول على فدية. والآن، من المستحيل تقريباالوصول إلى الطريق الوطني رقم 1. وفي بعض الحالات، يُختطف الضحايا من منازلهم، كما وقع للصحفية ماري لوسي بونوم، وبعد بضعة أيام، اختُطف زوجها أيضا. وعلى مدى الأشهر ال 24 الماضية، سُجلت أكثر من 000 2 حالة اختطاف في جميع أنحاء البلد، وأطلق سراح غالبية المختطفين بعد دفع الفدية.

وعدد عمليات الاختطاف آخذ في الازدياد. ويظهر الواقع أنه في الفترة من تموز/يوليه إلى كانون الأول/ديسمبر 2021، تم الإبلاغ عن 625 حالة اختطاف. ومن كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر 2022، تم الإبلاغ عن 005 1 حالات اختطاف. ومن كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه 2023، كانت هناك 457 حالة اختطاف.

وخلال العامين الماضيين أو نحو ذلك، لم يتمكن سكان هايتي من التنقل في سلام من مدينة إلى أخرى أو من مقاطعة إلى أخرى. فالعصابات تسيطر على البلد. وفي أجزاء كثيرة من العاصمة، يفر الناس من منازلهم ويقيمون في الساحات العامة وغيرها من الأماكن. وهذا هو حال سكان مارتيسون وفونتامارا وبيل إير وسيتي سولاي وكارفور فوي وكروا دي ميسيون، ويعاني سكان سولينو وبيرنيي وتباري نفس المحنة. وحتى الآن، لم تتخذ الدولة أي إجراء لإعادة النازحين إلى ديارهم.

وماذا عن إمكانية اللجوء إلى العدالة؟ إن أبواب المحاكم في بور – أو – برانس، أكبر ولاية قضائية في البلد، مغلقة منذ يونيو/حزيران 2021. ولم تُبذل إلا في حزيران/يونيه 2023 محاولات لتنظيم جلسات استماع بشأن القضايا الجنحية والجنائية حتى دون مساعدة من هيئات المحلفين. وأدت هذه الحالة إلى زيادة ملحوظة في حالات الحبس الاحتياطي غير القانوني. وفي الواقع، تُظهر الأرقام حتى 26 حزيران/يونيه 2023 أنه من بين نزلاء السجون البالغ عددهم 802 11، تم الحكم على 820 1 نزيلا فقط. وبالتالي، فإن حوالي 84,57٪ منهم رهن الحبس الاحتياطي الممدد.

إننا نعيش في بلد يستهان فيه بالحق في الحياة. وتُرتكب جرائم دنيئة كل يوم مع إفلات تام من العقاب. ومنذ تموز/يوليو 2021 حتى الآن، أُعدم أكثر من 929 2 شخصا – بمن فيهم ضباط شرطة وسكان مدنيون – في الشوارع أو في منازلهم أو في أحيائهم، وهذا الرقم لا يشمل جميع الحالات. ولم يعد العنف المشروع حكرا على الدولة. فالعصابات المسلحة تسيطر على مناطق بأكملها، وبعضها أفضل تسليحا وتجهيزا من القوات العامة.

وتنشط أكثر من 155 عصابة مسلحة في جميع أنحاء البلد. ويوجد في بور – أو – برانس وحدها 26 عصابة مسلحة. وأكثرها شراسة هي فيلاج – دو – ديو وغرون رافين وتيبوا، وائتلاف "مجموعة التسعة وحلفائها" . وفي بيتيون فيل، هناك 30 بؤرة من بؤر العصابات، أكثرها رعبا في منطقتي كرازي باري ولابول 12. ويوجد في كروا – دي – بوكي 17 عصابة، أكثرها نشاطا باز شين ميشون و 400 ماوزو. وفي أرتيبونيت، تنشط 29 عصابة، أقواها باز غرون غريف وكوكورات سان راس. أشير إلى كل هذه الأمور بغية إبلاغ أعضاء المجلس بأن ما يقرب من ثلث الأراضي الوطنية تسيطر عليه العصابات المسلحة.

وما هي الحالة الراهنة لحقوق المرأة في هايتي؟ خلال الهجمات المسلحة في عامي 2022 و 2023 في سيتي سولاي وبيت – بوير، وكنعان وسورس ماتلا وكارفور فوي وبوتيت – ريفيير في مقاطعة أرتيبونيت، تعرضت أكثر من 130 امرأة وفتاة للاغتصاب الجماعي. توجد الكثير من قصص النساء والفتيات الصغيرات اللواتي تعرضن للاختطاف والضرب والاغتصاب. ولم يسلم من الضرب وسوء المعاملة والاغتصاب إلا عدد قليل من الفتيات المختطفات. وقبل اغتصابهن، يتعرضن للإذلال بملاحظات مهينة. في بعض الأحيان يقوم أفراد العصابات المسلحة بتصوير المشاهد البغيضة ونشرها على الشبكات الاجتماعية مع كشف وجوههن، كما لو كانوا يتحدون قوى القانون

والنظام الذين يشاهدون من دون حول ولا قوة أعمال القسوة تتصاعد بشكل حاد. في الثقافة الهايتية، يعد الاغتصاب الجماعي والاغتصاب الشرجي أسوأ الجرائم التي يمكن أن تعاني منها النساء، وفي بعض الأحيان ينجم عن هذه الجرائم إصابتهن بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

في الإحاطة التي قدمت اليوم، تعتقد منظمة Fondasyon Je Kler غير الحكومية أنها قدمت صورة واسعة لواقع حقوق الإنسان في هايتي الذي اتسم بانتهاكات منهجية للحرية والكرامة. للحد من انتهاكات حقوق الإنسان في هايتي، تقترح منظمة Fondasyon Je Klere تعزيز الحكم العام، مع التركيز على مكافحة الفساد. إن فضيحة سوء إدارة أموال بتروكاريبي دليل صارخ على الفساد. ولم يقدم مديرو تلك الصناديق إلى المحاكمة بعد، وهم يستعدون للعودة إلى السلطة لمواصلة جرائم الفساد التي يرتكبونها. حوالي 89.23 في المائة من الشخصيات العامة البالغ عددها 232 التي خضعت لإعلان الأصول في الفترة 2008–2018 لم تعلن عن أصولها عندما تركت مناصبها. وفقا لدراسة مسحية نشرتها منظمة Fondasyon Je Klere في عام 2019، لم يقدم حوالي 93 في المائة من أعضاء مجلس الشيوخ في هايتي و 93 في المائة من نوابها إعلانا عما لديهم من أصول عندما تركوا مناصبهم.

إن منظمة Fondasyon Je Klere، إذ تأخذ ذلك في الحسبان، توصي بأن يساعد مجلس الأمن هايتي على تعزيز حكمها السياسي لإصلاح الدولة وإصلاح الدستور وتهيئة مناخ آمن ومستقر لتنظيم انتخابات سليمة ونزيهة. ونوصي بأن يساعد على إنشاء وحدة متخصصة لمكافحة العصابات المسلحة داخل الشرطة الوطنية الهايتية، مع تعزيز دائرة الاستخبارات وتحديد هوية مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وإلقاء القبض عليهم، بغية تقديمهم للمحاكمة بطريقة مثالية. ونوصي بأن يساعد المجلس في دعم دولة هايتي في إجراء محاكمات تتعلق أساسا بأموال برنامج تحالف النفط الكاريبي (بتروكاريبي)، وعمليات القتل في لا سالين، وكارفور – فوي، وسهل كول دو ساك، وأرتيبونيت، وحالات الاغتصاب؛ ومساعدة الدولة مساعدة فعَّالة في مكافحة الفساد من خلال تعزيز إطارها المعياري والمؤسسي لمكافحة الفساد؛ وإجراء مراجعة وتدقيق أعمال الشرطة الوطنية الهايتية لجعل قوة الشرطة أكثر مصداقية مع السكان وأكثر قدرة على تنفيذ مهمتها في الحماية والخدمة.

كما قال المتكلم السابق، أعتذر عن بياني المطول؛ فلا يمكن أن يكون قصيرا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة جيل على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لرئيس وزراء جامايكا.

السيد هولنيس (*تكلم بالإنكليزية*) (جامايكا): بالنيابة عن الدول الـ 14 الأعضاء في الجماعة الكاريبية، يشرفني حقا أن أخاطب مجلس الأمن. واسمحوا لي أن أعرب عن امتناننا للذين تكلموا قبلي على دعمهم لشعب هايتي من أجل التوصل إلى حل للأزمات المستمرة.

لا تزال الجماعة الكاريبية تشعر بقلق بالغ إزاء سرعة تدهور الحالة في هايتي. ويكشف تقرير التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي عن حدة الأزمة الغذائية في هايتي. إذ يعاني ما يقرب من نصف السكان من انعدام الأمن الغذائي الحاد، ويقع ما يقرب من 000 19 شخص ضمن فئة أشد تصنيف، المرحلة 5 – الكارثة. كل رقم من هذه الأرقام يمثل وجها واسما. لا يمكن أن يكون هناك سلام بين الناس الجياع. ولتوفير الإغاثة الفورية، يتحتم تمويل خطة الاستجابة الإنسانية تمويلا مناسبا. ونحث الشركاء في المجال الإنساني على زيادة المساعدات المالية على نطاق واسع، بما في ذلك من خلال الاستثمار في القدرات الزراعية في هايتي من أجل الأمن الغذائي وتعزيز القدرة على الصمود.

إن الحالة الإنسانية تزداد تعقيدا بسبب الحالة الأمنية، بما في ذلك التدفق غير المشروع للأسلحة والذخائر والعنف المتصل بالعصابات. وإن حالة انعدام الأمن الدائمة هذه لم تعرقل فقط الحصول على الرعاية الصحية والتعليم والسلع والخدمات الأساسية الأخرى فحسب، بل أدت أيضا إلى زيادة العدالة الأهلية، مما يهدد بتفاقم تصاعد العنف المفزع

أصلا. وتقوض الحالة الجهود الرامية إلى إيجاد حل دائم للتحديات الإنسانية والسياسية والأمنية التي تبدو مستعصية على الحل، وكلها مترابطة ترابطا لا انفكاك منه، ويجب التصدي لها بالترادف.

ولكي يُكتب النجاح لأي حل، يجب ألا يكون شاملا فحسب، مع التركيز على كل من التحديات الأمنية والاجتماعية والاقتصادية، بل يجب أن يكون أيضا بقيادة وملكية هايتية وأن ينصب تركيزه على هايتي. وتحقيقا لتلك الغاية، وبينما نسلم بالقلق التي يتقاسمه المجتمع الدولي إزاء الحالة الخطيرة في هايتي، نشدد على ضرورة بذل جميع الجهود بحسن نية وتوجيهها نحو الإسهام الإيجابي في معالجة الحالة في هايتي، وإعطاء الأولوية لاحتياجات وظروف شعب هايتي، وعدم تأثرها بالجغرافيا السياسية أو النفعية السياسية.

خلال الاجتماع الاستثنائي الذي عقده المجلس الاقتصادي والاجتماعي مؤخرا بشأن الأمن الغذائي لهايتي، حذرت الجماعة الكاريبية من السماح لمفهوم "إرهاق هايتي" بأن يترسخ. ونكرر مرة أخرى ذلك التحذير. ومن المهم جدا أن يظل المجتمع الدولي ثابتا في دعمه لشعب هايتي. وتحقيقا لتلك الغاية، من المهم ضمان ألا تمدد فقط ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي لمدة 12 شهرا أخرى، بل أن يكون المكتب مجهزا بما فيه الكفاية لتقديم دعم متين للشرطة الوطنية الهايتية حتى تتمكن من مكافحة العنف المتصاعد واستعادة النظام. وفي ذلك السياق، نشدد على ضرورة عمل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي بشكل وثيق مع هايتي لضمان استجابة ولايته لاحتياجات وأولويات شعب هايتي.

أنشأت الجماعة الكاريبية فريق الشخصيات البارزة المكون من ثلاثة أعضاء، والذي يضم رؤساء وزراء سابقين لجامايكا وجزر البهاما وسانت لوسيا. ومن خلال تلك الآلية، ستواصل الجماعة الكاريبية استخدام مساعيها الحميدة للعمل مع أصحاب المصلحة الوطنيين الهايتيين والمجتمع المدني وجميع الشركاء للإسهام في تحقيق حوار شامل داخل هايتي. والغرض من جهودنا أن تصبح جزءا من إطار أكبر، وبالتالي أن تكون مكملة للعمليات الجارية على مختلف المستويات.

ما برح هدفنا توسيع نطاق توافق الآراء حول مسار تحدده هايتي نحو السلام والاستقرار والديمقراطية. وفي ذلك السياق، تشرفت إلى جانب زميلي، رئيس وزراء جزر البهاما، بالترحيب في جامايكا بأكثر من 50 من أصحاب المصلحة الهايتيين لمدة ثلاثة أيام من المحادثات في كينغستون، تمكنوا خلالها من معالجة المسائل الأساسية للحكم المؤقت والمرحلة الانتقالية. خلال اجتماعنا الدوري لمؤتمر رؤساء حكومات الجماعة الكاريبي الذي فرغنا منه توا والذي عقد في ترينيداد وتوباغو، كانت مشاركتنا صريحة ومباشرة مع رئيس الوزراء هنري بشأن الحاجة إلى اتخاذ خطوات مدروسة وعاجلة نحو الحلول السياسية بين أصحاب المصلحة.

تدعو الجماعة الكاريبية حكومة هايتي إلى الوفاء بالتزاماتها المعلنة في كينغستون وتحث أصحاب المصلحة على التعاون. لذلك، نتوقع إحراز مزيد من التقدم على الجبهة السياسية. ومن المقرر الآن أن يقوم فريق الشخصيات البارزة بزيارة هايتي خلال الأسبوع المقبل. وستقدم الجماعة الكاريبية الدعم لهايتي في المجالات الرئيسية ذات الأولوية، التي ستشمل الدعم الإنساني والأمن وتنظيم الانتخابات. وبالإضافة إلى ذلك، ستوفر الجماعة الكاريبية الأفراد والتدريب وبناء القدرات للشرطة الوطنية الهايتية.

إن السلام والاستقرار والرخاء ليست مجرد تطلعات لشعب هايتي بل هي حقه الأصيل. ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل القيام بدوره لمساعدتهم في سعيهم لإيجاد حل دائم. ومن الضروري أن نتجاوز خطاب التضامن مع هايتي إلى تنفيذ إجراءات استراتيجية وهادفة تمكن هايتي من إحراز تقدم ملموس. لقد ترأست بعثة الجماعة الكاريبية إلى هايتي وشهدت مباشرة التحديات التي يواجهها شعب هايتي واستمعت إلى مناشداته. ونحيط علما بتقرير الأمين العام (S/2023/492) وتقييمه عقب زيارته لهايتي، وننوه بالعروض العديدة لتقديم الدعم إلى هايتي. ونقر بأن فرض الجزاءات على أفراد العصابات خطوة جيدة ومهمة. بيد أن الجزاءات غير كافية لمعالجة انعدام الأمن على الصعيد المحلي وتأثير العصابات عبر الوطني. ونحيط علما بطلب حكومة هايتي للحصول على الدعم الأمني بغية معالجة الحالة الأمنية العاجلة

والمتدهورة. ولذلك نشدد على الحاجة الملحة إلى مواصلة الجهود الأمنية المتعددة الجنسيات بولاية قضائية مناسبة تهدف إلى استعادة السلام والاستقرار في هايتي. وتدعو الجماعة الكاريبية مجلس الأمن إلى اتخاذ قرار بهذا الشان في أقرب وقت ممكن.

من واجبنا إعطاء الأمل لمن يعانون في هايتي. وإذ نعرب جميعا عن تضامننا معهم، فهذا لا يعني شيئا بدون اتخاذ إجراءات عاجلة. فلنساعد إخواننا وأخواتنا في هايتي على تحقيق السلام والاستقرار والازدهار الذي يستحقونه في نهاية المطاف. وأشكر أعضاء المجلس على اهتمامهم وعلى إجراءاتهم العاجلة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد هولنيس على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد مونتالفو سوسا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أنوه بحضور وزيري خارجية هايتي والجمهورية الدومينيكية في المجلس، وكذلك الممثل الدائم لبربادوس. أعرب عن امتناني على الإحاطات التي قدمها رئيس وزراء جامايكا أندرو مايكل هولنيس، متكلما بالنيابة عن الجماعة الكاريبية؛ والسفير ميشيل بيانغ، ممثل غابون، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرار 2653 (2022) بشأن هايتي؛ والسيدة ماريا إيزابيل سلفادور، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، التي أشيد بها أيضا للنهوض بعمل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي في ثلاثة أشهر قصيرة. وأقدر كثيرا الإحاطة التي قدمتها قائدة المجتمع المدني السيدة ماري – يولين جيل، ممثلة مؤسسة جي كلير، التي تجسد الحالة المحفوفة بالمخاطر، والرعب الذي يعيشه شعب هايتي ونداءه طلبا للمساعدة. لم تكن هذه هي المرة الأولى التي تتكلم فيها أمام المجلس، ولكن إحاطاتها دائما زاخرة بالمعلومات.

لقد طرحت سؤالا هنا، في هذه القاعة، في نيسان/أبريل (انظر S/PV.9311). إذا لم نتمكن في مجلس الأمن من الإسهام في التغلب على حالة العنف والقسوة التي تتسبب فيها العصابات في هايتي، فكيف لنا أن نأمل في حل النزاعات الأوسع نطاقا من ذلك بكثير في جميع أنحاء العالم؟ وهذا هو السبب في أن معالجة مسألة هايتي أمر حيوي لضمان الثقة في الأمم المتحدة وفي تعددية الأطراف. وفي ذلك السياق، حثثت قادة منظومة الأمم المتحدة على ألا يدخروا جهدا في نقل رسالة التضامن التي نوجهها وفي نقل أصوات الشعب في هايتي ومناشداته. وفي هذا الصدد، أعرب عن تقديري للزيارة التي قام بها الأمين العام أنطونيو غوتيريش يوم السبت، 1 تموز/يوليه، تضامنا مع هايتي، وكذلك زيارات العمل التي قامت بها مؤخرا إلى البلد السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، والمديرتان التنفيذيتان لليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي، ورئيس لجنة الجزاءات، والسيد ويليام أونيل، الخبير المستقل المعني بحقوق الإنسان في هايتي الذي عينته مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

لقد تلقى أبناء شعب هايتي الرسالة بالفعل. والآن، هم ينتظرون إجراء ملموسا من المجلس. وفي ذلك الصدد، بينما أقر بأن المجلس قد عزز مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي في تموز/يوليه الماضي باتخاذه القرار 2645 (2022)، فإن السرعة التي تتدهور بها الحالة الأمنية والإنسانية في هايتي تتجاوز القدرات المؤسسية لأي بعثة سياسية خاصة. ولهذا السبب، أتفق مع تأكيد وفد الصين في المجلس في 15 تموز/يوليه من العام الماضي (انظر S/PV.9095) على ضرورة إجراء تعديل أساسي.

يحتاج مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، المسؤول عن دعم الاستقرار السياسي والحكم الرشيد والذي ساعد وشجع على توسيع نطاق الحوار الذي تقوده هايتي، إلى القدرة على دعم الجهود الرامية إلى تعزيز التنفيذ الفعال للالتزامات السياسية التي تم التعهد بها. ترى إكوادور أن زيارة الأمين العام إلى هايتي أظهرت أيضا دعمه لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، وهو بعثة سياسية تؤدي دورا رئيسيا في دعم جهود مكافحة الفساد وفي الاستعادة الكاملة للنظام القضائي وسيادة القانون. وبالنظر إلى تأخر العملية الانتقالية في هايتي بسبب الحالة الأمنية، يجب أن نتوقف عن تكرار الفكرة الخاطئة القائلة بأنه من أجل اتخاذ خطوات ملموسة من الضروري أولا إجراء الانتخابات،

بينما نعلم جميعا أن تنظيم عملية انتخابية يتطلب جهودا كبيرة للحماية والأمن، وهو أمر يستحيل ضمانه حاليا بدون مساعدة دولية من خلال توفير قوة دعم للشرطة الهايتية.

وندعو جميع أعضاء المجلس إلى الاسترشاد بالإعلان الصادر في كانون الثاني/يناير عن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي رحبت فيه منطقة بلدي بالتوقيع على اتفاق 21 كانون الأول/ديسمبر بشأن توافق الآراء الوطني من أجل إجراء انتخابات شاملة وشفافة، ودعت الدول إلى النظر في إمكانية المشاركة في قوة دعم متعددة الجنسيات للشرطة الهايتية، التي أوصى الأمين العام بنشرها قبل تسعة أشهر بناء على طلب شعب هايتي وحكومتها. أود أن أشير إلى أنه في سياق تنفيذ القرار 2645 (2022)، قدم الأمين العام توصيات لتعزيز الدعم الأمني، محددا في رسالته المؤرخة 8 تشرين الأول/أكتوبر 2022 (S/2022/747) – التي سأذكرها لغايات التوضيح بلغتها الأصلية – ما يلي:

(تكلم بالإنكليزية)

”وتظل العودة إلى انخراط أكثر قوة من جانب الأمم المتحدة في شكل عملية لحفظ السلام هي الحل الأخير إذا لم يتخذ المجتمع الدولي على وجه الاستعجال أي إجراء حاسم وفق الخيارات المحددة، وإذا ثبت أن الأجهزة الوطنية لإنفاذ القانون غير قادرة على تصحيح الحالة الأمنية المتدهورة.“ (S/2022/747، الصفحة 9)

(تكلم بالإسبانية)

وفي سياق المذكرة الإنسانية بشأن هايتي المؤرخة 23 نيسان/أبريل الصادرة عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، بناء على طلب المجلس نفسه بإبلاغه فورا عندما ينشأ خطر حدوث مجاعة ناجمة عن النزاع وانعدام الأمن الغذائي على نطاق واسع، فإن إجراء المجلس بالغ الأهمية. وإذا لم نتخذ إجراء، فإن العواقب في هايتي ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي قد تكون غير مسبوقة، بما في ذلك من حيث الأشخاص المشردين وفي حالات أخرى محفوفة بالمخاطر. وحتى أيار/مايو، ارتفع عدد الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية الحاد بنسبة 30 في المائة مقارنة بعام 2022، ويعتمد نصف أطفال هايتي على المساعدات الإنسانية للبقاء على قيد الحياة. إن الحاجة إلى تلقي الدعم النفسي والاجتماعي والرعاية الصحية العقلية في سياق الحالة في هايتي لا تحتاج إلى شرح. أود أن أنوه مرة أخرى بعمل الجهات الفاعلة الإنسانية في هذا الصدد.

أخيرا، أود أن أشكر جميع أعضاء المجلس، وأن أنوه بالتزام وفود بلادهم في المفاوضات التي نعكف على إجرائها لتجديد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، مع الثقة التي نحتاج إليها للتوصل إلى بعثة أكثر قوة وإلى دعم أكثر حسما من منظمتنا.

السيد ديلورانتس (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر السيدة ماريا إيزابيل سلفادور، الممثلة الخاصة للأمين العام، على إحاطتها. وأتوجه بالشكر أيضا إلى السفير بيانغ على الإحاطة التي قدمها بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 2653 (2022) بشأن هايتي. والشكر موصول إلى السيدة ماري – يولين جيل على شهادتها ومنظورها الهامين باسم المجتمع المدني، باعتبارها شخص عزز بلا كلل حقوق المرأة ونهض بقضية حقوق الإنسان ودعم ضحايا العنف الذي تمارسه العصابات. وأود أيضا أن أنوه مع الامتنان بمشاركة وزير خارجية هايتي؛ ورئيس وزراء جامايكا، باسم الجماعة الكاريبية؛ والممثل الدائم لبربادوس، باسم الفريق الاستشاري المخصص لهايتي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ ووزير خارجية الجمهورية الدومينيكية.

أود بداية أن أعرب عن تضامن الولايات المتحدة مع شعب هايتي. وكما أشارت نائبة الرئيس هاريس في اجتماع قادة الولايات المتحدة ومنطقة البحر الكاريبي، فإن قلوبنا مع من فقدوا أحباءهم وجميع من تضرروا من الفيضانات والزلزال في الشهر الماضي، وبطبيعة الحال، جراء تصاعد أعمال العنف. وتظل الحالة الأمنية في مالي مصدر قلق كبير. وقد أبلغ فريق الخبراء التابع للجنة الجزاءات عن ارتفاع مستويات العنف المسلح وتعدي العصابات على أراض جديدة. ويمتد

نفوذ العصابات الآن، كما سمعنا، إلى 80 في المائة من بورت أو برنس وبتزايد خارج العاصمة. وتواصل العصابات الإجرامية ارتكاب انتهاكات صارخة وعنيفة بشكل متزايد لحقوق الإنسان لتفرض سيطرتها وترهب العامة. ويشكّل استخدامها المتعمد للعنف القائم على النوع الاجتماعي، لا سيما الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي، أحد أساليبها المروعة لتحقيق ذلك. وتدين الولايات المتحدة بشدة الاستخدام الممنهج للعنف الجنسي وتقر بالأثر غير المتناسب لهذه الأزمة على النساء والفتيات.

وكما سمعنا اليوم أيضا، لا يزال العنف الجنسي المتصل بالنزاع في هايتي يؤجج اندلاع المزيد من العنف ويفضي إلى التشرد وغالبا ما يصاحبه ارتكاب انتهاكات أخرى ضد المدنيين. وتفتقر الناجيات إلى إمكانية الحصول على خدمات الدعم ويواجهن خطر الانتقام الناجم عن إبلاغهن عما تعرضن له من انتهاكات. وقد أسفر تفشي عنف العصابات عن انخفاض سبل كسب العيش وإمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية وأبقى الأطفال خارج المدارس وتسبب في نشوء حالة طوارئ فيما يتعلق بالأمن الغذائي.

ونرحب بالزيارات الأخيرة التي أجريت إلى هايتي، من جانب الأمين العام غوتيريش والمديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي سيندي ماكين والمديرة التنفيذية لليونيسيف كاثرين راسل والخبير المستقل الجديد المعني بحقوق الإنسان في هايتي، ويليام أونيل، والتي جلبت الاهتمام اللازم للأزمة الإنسانية المتفاقمة. وقد قدمت الولايات المتحدة أكثر من 110 ملايين دولار من المساعدات الإنسانية لهايتي هذا العام، ونواصل العمل عن كثب مع المنظمات الشريكة لتلبية الاحتياجات العاجلة. ومع ذلك، ستستمر الحالة الإنسانية في هايتي في التدهور ما لم تتحسن الحالة الأمنية.

ويتيح التدفق غير المشروع للأسلحة النارية للعصابات أن تنفذ جرائمها وتكدس الأسلحة التي يمكن أن تفوق القوة النارية للشرطة الوطنية الهايتية. ونعلم أيضا أن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يمكن ربطه بالعنف الجنسي المتصل بالنزاعات. وقد أدى تصميم الولايات المتحدة على التصدي للاتجار بالأسلحة النارية إلى إنشاء منصب جديد في وزارة العدل لدينا – منصب منسق المحاكمات المتعلقة بالأسلحة النارية في منطقة البحر الكاريبي – مما سيقود إلى تبادل أقصى قدر من المعلومات بين بلدان المنطقة بغية دعم ملاحقة المتجرين قضائيا. وأنشأت الولايات المتحدة أيضا وحدة للتحقيقات الجنائية العابرة للحدود الوطنية المعنية بهايتي بالتعاون مع الشرطة الوطنية الهايتية من أجل تيسير التحقيق في الجرائم ذات الصلة بالولايات المتحدة ومقاضاة مرتكبيها، لا سيما الجرائم المتصلة بالأسلحة النارية والاتجار بالبشر. وسيتعين على مجلس الأمن الاضطلاع بدوره في مساعدة هايتي، بما في ذلك من خلال فرض جزاءات إضافية على من يمولون العنف وعدم الاستقرار ويحرضون على إثارتهما في هايتي.

طلبت حكومة هايتي وشعبها الدعم الدولي – لقد طلبا مساعدتنا. وتواصل الولايات المتحدة العمل مع عدد متزايد من الشركاء الدوليين لدعم الاحتياجات الأمنية العاجلة في هايتي. ولتلك الأسباب، وكما طلب الأمين العام غوتيريش مؤخرا خلال رحلته إلى هايتي في 1 تموز/يوليه وكرر مطلبه اليوم، تؤيد الولايات المتحدة نشر قوة متعددة الجنسيات في هايتي بغية مساعدة شرطتها على استعادة الأمن.

وسأختتم بياني بالتأكيد مجددا على العمل الهام الذي تقوم به البعثة السياسية الخاصة، بقيادة الممثلة الخاصة سلفادور. ومن الأمثلة على ما يضطلع به مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي من عمل قيم ما يقدمه من دعم للمنتدى السياسي الوطني وعمليات التوظيف في الشرطة الوطنية الهايتية فضلا عن المساعدة القانونية التي يقدمها للسلطات القضائية. ونتناول بالتعاون مع شريكنا في الصياغة، إكوادور، سبل تعزيز قدرات مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي حين يناقش مجلس الأمن تجديد ولايته.

السيد بيانغ (غابون) (*تكلم بالفرنسية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن، وهم غانا وموزامبيق وبلدي، غابون. وأود أن أشكر الممثلة الخاصة ماريا إيزابيل سلفادور على إحاطتها التي تناولت الحالة في هايتي، كما أشكر

السيدة جيل على إحاطتها. ونرحب بمشاركة رئيس وزراء جامايكا، باسم الجماعة الكاريبية، ووزيري خارجية هايتي والجمهورية الدومينيكية في جلسة اليوم.

إن المجلس على دراية جيدة بالحالة المثيرة للجزع والأزمة المتعددة الأوجه في هايتي. ولا حاجة إلى مواصلة مناقشة تفشي انعدام الأمن، الذي لا يزال يقوض بشكل خطير عمل مؤسسات الدولة، ونقص الموارد المتاحة للشرطة الهايتية للتصدي له.

إن ما يحتاجه شعب هايتي اليوم هو أن يشهد اتخاذ إجراءات عاجلة ومتضافرة ومحددة الأهداف لتغيير ظروف حياته اليومية وتضامنا دوليا نشطا يكسر حلقة العنف المفرغة وتعبئة واسعة النطاق للموارد لتنفيذ خطة الاستجابة الإنسانية، التي تُقدر بنحو 720 مليون دولار، لمساعدة 600 000 من الهايتيين المحتاجين إلى المساعدات الإنسانية.

وعلى الصعيد السياسي، نؤيد ما يبذله المجلس الانتقالي الأعلى من جهود لكي يصل الحوار الشامل للجميع إلى أوسع توافق ممكن في الآراء وأكثرها تمثيلا بشأن اتفاق 21 كانون الأول/ديسمبر، لا سيما من خلال عقد منتدى سياسي وطني يومي 23 و 24 أيار/مايو في بورت أو برنس. وتشكّل مشاركة الجماعات غير الموقعة على الاتفاق والمجتمع المدني، فضلا عن مشاركة العديد من النساء، السبيل الأفضل لتمهيد الطريق، بما في ذلك من خلال الإصلاح الدستوري، نحو استعادة مناخ سياسي مؤات لتنظيم انتخابات حرة وذات مصداقية وفق شروط يقبلها الجميع. ويحيط الأعضاء الأفارقة الثلاثة علما بالدعوة الموجهة إلى المجلس الانتقالي الأعلى لتشكيل فريق خبراء لمراجعة الدستور وتنظيم الاستفتاءات الشعبية، فضلا عن إنشاء مجلس انتخابي مؤقت بهدف إجراء الانتخابات.

ويجب أن يلتزم شعب هايتي بمزيد من الشجاعة والتصميم بإحياء الأمل واستعادة قدرته التاريخية على الصمود في سياق أزمات متعددة – أمنية وإنسانية ومناخية وسياسية وإدارية.

ويكتسي دور البلدان الصديقة، لا سيما الجماعة الكاريبية، أهمية حاسمة. ونرحب بما تبذله هذه المنظمة الإقليمية من مساع حميدة وما تتخذه من مبادرات تضامن أخرى، لا سيما إنشاء فريق من الممثلين البارزين لتيسير الحوار بين الجهات المعنية. ولا بد أن تنبع تلك الأعمال عن رغبة في مساعدة الهايتيين في أن يتولوا زمام مصيرهم بأنفسهم.

إن العنف المتفاقم، لا سيما في المقاطعة الغربية، والهجمات العشوائية التي تُشن يوميا على السكان، بمن فيهم النساء والأطفال، باستخدام القناصة وغير ذلك من الأعمال الوحشية المرتكبة في انتهاك لحقوق الإنسان، كلها أمور لا تطاق. ومما يبعث على القلق بنفس القدر ظهور جماعات القصاص الأهلية فضلا عن العنف المستمر في بورت أو برنس وخارجها. ومن الضروري مكافحة العنف من أجل استعادة سلطة الدولة وإعادة تأهيل الظروف الاقتصادية ووقف انتهاكات حقوق الإنسان وإعادة بناء المدارس ونظم الرعاية الصحية وإنعاش الاقتصاد. ومن غير المقبول أن يصبح الشعب الهايتي، بما في ذلك النساء والفتيات، هدفا للقتال بين العصابات المتنافسة.

ويتسبب حجم العنف في نزوح كبير للسكان داخل البلد وخارجها، حيث نزح أكثر من 977 127 شخص في آذار/مارس الماضي، وفقا للمنظمة الدولية للهجرة. ومن المؤكد أن تعيين خبير من خبراء الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان أمر نرحب به. وتدعو المجموعة الأفريقية في المجلس إلى اتخاذ إجراءات ذات أولوية لمساعدة الفئات الديموغرافية الضعيفة مثل النساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة.

ونظرا لحالة الطوارئ الحرجة الراهنة من حيث الأمن، يتحتم إعطاء الأولوية لتمويل البرنامج المشترك لدعم إضفاء الطابع المهني على الشرطة الوطنية الهايتية. وهناك حاجة ماسة لجمع مبلغ الـ 28 مليون دولار المطلوب لضمان أمن السكان. وقد جمع، حتى الآن، 17.7 مليون دولار فقط لهذا الصندوق.

وتدعو المجموعة إلى تقديم دعم أكبر لقطاع العدالة، بما في ذلك اعتماد القضاة والإصلاحات اللازمة لتمكين نظام العدالة من العمل بشكل صحيح. والفصل في القضايا البارزة المعروضة على المحاكم،

والتي لا تزال من دون حل حتى الآن، أمر أساسي لاستعادة ثقة السكان وتجديد العقد الاجتماعي بين الهايتيين.

وترحب المجموعة بعقد اجتماع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في 16 حزيران/يونيه وتقديم الخطة الوطنية لإنعاش النظام الزراعي الهايتي، بهدف إخراج البلد من أزمته الغذائية الحرجة. ويجب التصدي لانعدام الأمن الغذائي للأطفال بشكل مباشر للحيلولة دون تفاقمه واحتواء أي آثار طويلة الأجل تترتب عليه. ويجب بذل كل جهد ممكن لتجنب التضحية بجيل كامل من الهايتيين.

وتؤيد غانا وموزامبيق وغابون مبادرة الأمين العام أنطونيو غوتيريش بإدراج هايتي في البلدان الـ 30 التي ستنفذ فيها مبادرة نظم الإنذار المبكر للجميع. وفي مواجهة الزلازل والأعاصير والفيضانات ووباء الإيبولا وغيرها من التهديدات، يتطلب دعم هايتي بطريقة مستدامة عملا قويا وحازما وتطلعيا.

وتحث المجموعة المبادرات المشتركة التي يضطلع بها الفريق القطري وغيره من أصحاب المصلحة في الأمم المتحدة، بما في ذلك الشركاء من القطاع الخاص، لتنفيذ إطار التعاون الخمسي للتنمية المستدامة الذي وقعته السلطات الهايتية والأمم المتحدة في 19 نيسان/أبريل. ويسرنا أن هذا الإطار يقوم على الصلة بين السلام والأمن والتنمية، مع استراتيجية لمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وبناء القدرات وتخفيف المخاطر. ويجب أن تهدف الإجراءات إلى استعادة القدرة الإنتاجية للبلد، وتوفير فرص العمل للشباب حتى لا تكون الهجرة هي المخرج الوحيد وتمكين البلد من الاستجابة للكوارث الطبيعية والأوبئة التي تعرض نسيجه الاجتماعي للخطر دوريا.

وندعو المانحين إلى تعزيز التزامهم تجاه هايتي من خلال إجراءات منسقة ومستدامة. فهايتي بحاجة إلى التضامن والدعم من الجميع. ونؤيد أنشطة الدعوة التي تقوم بها منظمة الأمم المتحدة للطفولة على الصعيد الدولي بوصفها المستشار الرئيسي بشأن هايتي للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. ويجب ألا تُنْسَى الأزمة المتعددة الأوجه المستعرة في هايتي على الإطلاق.

وختاما، نعيد تأكيد تصميمنا الراسخ على مواصلة الوقوف إلى جانب شعب هايتي الشقيق، ونشجع جميع الأطراف السياسية الفاعلة على اختيار الحوار والتشاور بغية التغلب على خلافاتها، وإحلال السلام في هايتي وبناء مستقبلها، مع الاحتفاء بالتاريخ اللامع الذي جعل ذلك الشعب الباسل فخورا في القرون الماضية.

السيدة الحفيتي (الإمارات العربية المتحدة): بداية، السيد الرئيس، أشكر الممثلة الخاصة السيدة سلفادور، ورئيس لجنة الجزاءات المعنية بهايتي، السفير بيانغ، ورئيس وزراء جامايكا دولة السيد هولنيس، والسيدة جيل، على الإحاطات القيمة التي قدموها. كما أرحب بمشاركة وزيري خارجيتي كل من هايتي وجمهورية الدومينيكان، وكذلك ممثل باربادوس، في هذه الجلسة.

تواجه هايتي دوامة من العنف الجامح وغير المسبوق، مع استمرار العصابات في عرقلة وصول السكان إلى الخدمات الأساسية واستغلالها للنقص الحاد في الأمن الغذائي والمائي وانتشار الفقر والبطالة في توسيع عملياتها في البلد. وبالمقابل، تواجه جماعات الثأر الشعبية عُنف العصابات عبر تشويه وحرق الأشخاص المشتبه في انتمائهم لهذه العصابات. وقد ازداد الوضع سوءا مع تداعيات تغير المناخ والكوارث الطبيعية التي عصفت بالبلد، بما في ذلك زلازل وفيضانات الشهر الماضي، التي أدت بدورها إلى تفاقم الأزمتين الإنسانية والغذائية، متسببة بذلك في المزيد من انعدام الاستقرار في البلد.

وكما ذكر الأمين العام في تقريره عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي (S/2023/492)، هناك حاجة ماسة لاتخاذ إجراء فوريّ وحاسم لمعالجة الوضع الأمني في البلد، وهي إحدى النتائج الواضحة التي تم استخلاصها من زيارة الأمين العام إلى هايتي مَطلع هذا الشهر.

وفي ضوء ذلك أود التركيز في بياني اليوم على التشجيع على اتخاذ مثل هذا الإجراء من خلال محورين أساسين:

أولا، يجب إيلاء الأهمية لمواجهة تفاقم انعدام الاستقرار والعنف في هايتي. ففي تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي، اتخذ المَجلِس

خطوةً مهمةً في هذا الاتجاه عبر إنشاء إطار عقوبات يستهدف العصابات الإجرامية ومموليها الذين يتسببون في معاناة البلد. وبالتالي، نرى أهمية أن يستفيد المجلس من هذه الأداة الهامة في تنفيذ تدابير الجزاءات بشكل كامل من خلال إدراج الأفراد والكيانات الذين يستوفون معايير الإدراج. ونرى كذلك ضرورة استكمال هذا الجهد باستجابة من المجتمع الدولي تقوي وتعزز بناء قدرات الشرطة الوطنية الهايتية لتمكينها من التعامل مع ما يرد في التقارير المتزايدة والمروعة بشأن العنف، خاصة الجرائم البشعة المُرتبطة بالعنف الجنسي والعُنف القائم على نوع الجنس، مع ضرورة محاسبة الجناة، على أن تتضمن الاستجابة إجراء مناقشات مستمرة في هذا المجلس حول أفضل السبل لمعالجة الوضع الأمني في هايتي.

ومن جانبها، ستواصل دولة الإمارات المشاركة بشكل بنّاء في هذه المناقشات، بما في ذلك المناقشات المتعلقة بتجديد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، وأؤكد على دعمنا التام لجهود المكتب في دعم الأمن والاستقرار في البلد.

ثانيا، لا يمكن تحقيق الاستقرار في هايتي على المدى البعيد بدون إحراز تقدم على المسار السياسي، الأمر الذي يتطلب من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي دعْم العملية التي يقودها ويملك زمامها الشعب الهايتي. ونشجع في هذا الصدد جهود هايتي المستمرة لتوسيع نطاق الحوار السياسي الشامل وتنفيذ اتفاق الإجماع الوطني ونشدد في الوقت ذاته على ضرورة استكمال هذه الجهود من خلال مشاركة جميع الأطراف الوطنية في هايتي مشاركة بَنّاءة. ونؤكد هنا على الدور المُهم لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي في تيسير هذا الحوار، ونرحب بدور الجماعة الكاريبية والمساعي الحميدة التي يبذلها "فريق الشخصيات البارزة" التابع لها بهدف دعْم الحوار بين الأطراف الهايتية ومساعدتها على مواجهة التحديات الرئيسية، بما في ذلك العملية الانتخابية ودعم الأمن. وأؤكد هنا على أن المشاركة الإقليمية أساسية لتحقيق السلام والاستقرار في هايتي.

وختاما، أشير إلى أنه، منذ جلساتنا في العام الماضي لمناقشة الأوضاع في هايتي والمجلس يستمع باستمرار إلى تطورات أكثر قلقا وأشد فظاعة، الأمر الذي يتطلب استجابة عاجلة وشاملة وأكثر فاعلية من جانب المجتمع الدولي لمواجهة هذه التحديات المعقدة، حفاظا على شعب هايتي والمنطقة بأكملها. فلا يمكننا أن نسمح لدوامة العنف وانعدام الأمن بالاستمرار.

السيد دي ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام ورئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 2653 (2022) بشأن هايتي والسيدة جيل على إحاطاتهم. وأود أن أرحب برئيس وزراء جامايكا، ووزيري خارجية هايتي والجمهورية الدومينيكية، والممثل الدائم لبربادوس.

تتضامن فرنسا مع شعب هايتي الذي يعاني يوميا. وفي بور – أو – برانس، تبث العصابات الرعب وتقطع الطرق وتقيد الوصول إلى الخدمات الأساسية والمساعدات الإنسانية. إن أعمال القتل والاختطاف والعنف الجنسي، التي تمثل قائمة الانتهاكات في هايتي، تؤثر في أي ضمير إنساني ويجب إدانتها بأشد العبارات.

ولهذا السبب، تحث فرنسا المجتمع الدولي على التعبئة على سبيل الاستعجال المطلق. وتؤيد فرنسا النداء الذي وجهه الأمين العام خلال زيارته لهايتي. وندعم نشر قوة لدعم الشرطة الوطنية الهايتية، بما في ذلك من خلال تعزيز مشاركة الأمم المتحدة.

إن شعب هايتي يطلب مساعدة المجتمع الدولي، ويجب علينا أن نستجيب بشكل جماعي لذلك النداء. وعلينا أن نتخذ إجراء الآن إذا كنا لا نريد للأجيال المقبلة أن تعاني من عواقب العنف والانهيار الاجتماعي. فلنكن صرحاء: بدون الأمن، لن تكون هناك تنمية ولا سيادة للقانون ولا عدالة للضحايا. ولن يكون هناك سلام دائم في هايتي بدون استعادة المؤسسات.

ولذلك، ستواصل فرنسا تشجيع إجراء حوار سياسي شامل. ويجب على الجميع وضع مصالحهم الشخصية جانبا وإظهار روح المسؤولية. ونشيد بالجهود المبذولة لتوسيع نطاق المشاركة في توافق الآراء الوطني من أجل تحقيق انتقال شامل وإجراء انتخابات شفافة، ولا يزال الهدف هو إجراء انتخابات ديمقراطية بمجرد استيفاء الشروط الأمنية اللازمة.

وتشجع فرنسا أصحاب المصلحة السياسيين في هايتي على التوصل إلى اتفاق بشأن تعيين مجلس انتخابي مؤقت شامل بغية إحراز تقدم نحو تحقيق ذلك الهدف.

وبعد مرور عامين تقريبا على اغتيال الرئيس جوفينيل مويس، من الحيوي تعزيز مكافحة الإفلات من العقاب في هايتي. ويجب إيلاء الأولوية لإعادة بناء نظام قضائي فعال إذا أردنا أن ننهي العنف بشكل نهائي. ويجب على المجلس، من جانبه، أن يعتمد على وجه السرعة جزاءات جديدة ضد المجرمين الذين يزرعون العنف ضد شعب هايتي.

وأخيرا، ستظل فرنسا ملتزمة بتيسير المعونة الإنسانية، ولا سيما فيما يتعلق بالمساعدة الصحية والغذائية. ولا يمكننا ببساطة أن نستسلم لهذه الحلقة المفرغة، عندما لا يملك واحد من كل اثنين من سكان هايتي ما يكفي من الطعام.

ويمكن لبلدان المنطقة أن تؤدي دورا حاسما، ونشيد بمشاركة الجماعة الكاريبية في دعم هايتي، وكذلك بعمل المنظمة الدولية للفرانكوفونية.

لقد حان الوقت لاتخاذ إجراءات، ويجب على الجميع التعبئة. وتجديد الولاية فرصة لإظهار تصميمنا. وتؤيد فرنسا تعزيز مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، ولا سيما فيما يتعلق بالأمن والعدالة. دعونا لا نسمح لهايتي بالانزلاق إلى الفوضى. وينبغي ألا ننسى شعب هايتي.

السيد فرانسا دانيشي (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): لقد قدمت للتو وثائق تفويضي إلى الأمين العام، أنطونيو غوتيريش، ويشرفني أن أبدأ اليوم بصفتي الممثل الدائم الجديد للبرازيل.

وأشكر الممثلة الخاصة للأمين العام ماريا إيزابيل سلفادور كريسبو والممثل الدائم لغابون على إحاطتيهما الشاملتين. وأنوه أيضا بحضور أصحاب السعادة وزيري خارجية هايتي والجمهورية الدومينيكية والممثل الدائم لبربادوس. وأنا ممتن للمشاركة الهامة للسيدة ماري – يولين جيل، ممثلة المجتمع المدني، ودولة السيد أندرو هولنيس، رئيس وزراء جامايكا، بالنيابة عن الجماعة الكاريبية.

لم تظهر الحالة الأمنية المروعة في هايتي أي علامات على التحسن منذ جلستنا السابقة (انظر S/PV.9311). ولا تزال البرازيل تشعر بقلق بالغ إزاء الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان في البلد، والمستويات المفزعة لانعدام الأمن الغذائي والتغذوي، والأثر الشديد لعنف العصابات في جميع جوانب الحياة تقريبا في بورت أو برنس ومدن أخرى في هايتي. ويزيد ظهور جماعات الأمن الأهلية من تفاقم الحالة. ومن الواضح أن الشرطة الوطنية الهايتية تفتقر إلى الخبرة والموارد اللازمة للاستجابة على نحو ملائم للتحديات العديدة التي تواجهها. واعترافا بالنداءات المتعددة التي وجهتها حكومة هايتي لنشر قوة دولية متخصصة لمساعدة الشرطة الوطنية الهايتية في كبح عنف العصابات، تؤيد البرازيل إجراء المزيد من مناقشات المجلس الرامية إلى تحديد إجراءات ملموسة لتحقيق ذلك الهدف.

ويؤدي الجمود السياسي في هايتي إلى تفاقم الأزمات الأمنية والإنسانية في البلد. وتتطلب إعادة الأوضاع المؤسسية الطبيعية في هايتي توافقا سياسيا وطنيا شاملا. وأقر الأمين العام في تقريره الأخير (S/2023/492) بأن جهودا قد بذلت لتوسيع نطاق التوافق السياسي ومواصلة تنفيذ توافق الآراء الوطني من أجل تحقيق انتقال شامل وإجراء انتخابات شفافة، الموقع في 21 كانون الأول/ديسمبر 2022.

وفي ذلك الصدد، تشيد البرازيل بدعم الجماعة الكاريبية للحوار بين الهايتيين، ولا سيما تنظيم اجتماعات تضم الأطراف الرئيسية. والتزام رئيس الوزراء أرييل هنري بتشكيل حكومة وحدة وطنية، وتعيين مجلس انتخابي مؤقت، وتوسيع المجلس الانتقالي الأعلى ليضم ممثلين من طيف سياسي أوسع علامة إيجابية.

ويجب أن نكفل عدم تأجيج الأزمات الهايتية أو استغلالها لأغراض سياسية أو اقتصادية، سواء من داخل البلد أو خارجه. وما زلنا نأمل أن يتمكن نظام جزاءات المجلس، الذي اعتمد في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، من أن يؤدي دورا إيجابيا في تيسير التوصل إلى تفاهم سياسي سلمي، وخاصة بالمساعدة على قطع الصلة بين النخب السياسية والاقتصادية والعصابات الهايتية. ونحيط علما بالتقرير الذي قدمه رئيس

لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 2653 (2022) بشأن هايتي حول زيارته الأخيرة إلى هايتي والجمهورية الدومينيكية، وندعو اللجنة إلى بدء مداولاتها لفرض الجزاءات بدعم كامل من المجتمع الدولي.

وبينما نكثف مفاوضاتنا لتجديد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، من الأهمية بمكان تعزيز البعثة من حيث الأمن والقدرة والموارد. وتلك التعزيزات حيوية للبعثة لكي تضطلع بفعالية بولايتها لمساعدة هايتي في الظروف الراهنة الصعبة والمتدهورة. وتأمل البرازيل أن يتوصل المجلس قريبا إلى اتفاق، حتى يمكن اعتماد مشروع القرار بحلول نهاية الأسبوع القادم.

وفي الأيام والأشهر المقبلة، يجب أن تظل هايتي في طليعة اهتمامنا. ويتعين على المجلس أن يتابع عن كثب التطورات الجديدة في الميدان، بينما ينظر بعناية في اتخاذ تدابير جديدة. وأي مساعدة أمنية لهايتي يجب أن تتماشى تماما مع احتياجات هايتي وتطلعاتها وأن تصاغ بمشاركة شاملة من أصحاب المصلحة الهايتيين. وتقف البرازيل على أهبة الاستعداد لمواصلة العمل مع هايتي والشركاء الدوليين الرئيسيين في ذلك الصدد.

وأخيرا، فإن الأزمات المتصاعدة في هايتي تزيد من حدة الحاجة إلى الدعم الإنساني. ومن الضروري أن نستجيب للمتطلبات الإنسانية الفورية المحددة في خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2023، والتي يتم تمويلها حاليا بنسبة 23 في المائة فقط. وفي الوقت نفسه، يجب أن نعالج انعدام الأمن الغذائي والتغذوي المزمن في هايتي بزيادة الاستثمار في النظم الغذائية للبلد.

ولذلك، تشدد البرازيل على الأهمية الحاسمة للتقدم الاجتماعي والاقتصادي في التصدي للأزمة في هايتي بطريقة مستدامة. ونؤكد من جديد التزامنا بوضع هايتي في مقدمة جهودنا للتعاون الدولي. ونشجع المجتمع الدولي على تكثيف مساعيه لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومنع هايتي من الانزلاق إلى مزيد من العنف وعدم الاستقرار، وبالتالي مساعدتها حقا على التغلب على حالتها الراهنة التي لا يمكن تحملها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأرحب بسفير البرازيل في مجلس الأمن. ونتطلع إلى العمل معه.

السيدة دوتلاري (ألبانيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): اسمحوا لي أيضا أن أبدأ بشكر الممثلة الخاصة للأمين العام سلفادور كريسبو، والسفير بيانغ بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 2653 (2022) بشأن هايتي، والسيدة جيل على أفكارهم الثاقبة. ونقدر أيضا مشاركة رئيس وزراء جامايكا وإحاطته بالنيابة عن الجماعة الكاريبية، ونشيد بالجماعة الكاريبية على جهودها في تقديم المعونة إلى هايتي. ونرحب أيضا بوزيري خارجية هايتي والجمهورية الدومينيكية والممثل الدائم لبربادوس في هذه الجلسة.

ما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء الأزمة الأليمة التي تتفاقم لغاية الآن في هايتي. ونشعر بالجزع إزاء تنامي قوة العصابات، التي تنشر انعدام الأمن والعنف وتنتج عدم استقرار سياسي متزايد يعوق جهود السلطات العامة للاستجابة للفقر المدقع والكوارث الطبيعية.

وكما سمعنا، فإن الهايتيين في حاجة ماسة إلى المساعدة ويطلبونها بكل طريقة ممكنة. ويجب على المجلس أن يستجيب لنداءاتهم طلبا للمساعدة ويتصرف بسرعة. ويحتاج الهايتيون إلى كل المساعدة التي يمكنهم الحصول عليها، بدءا بالمعونة الإنسانية المنقذة للحياة، ولكن المشكلة الأولى التي يجب أن نحلها هي مشكلة الأمن.

ولهذا السبب، وتماشيا مع دعوة الأمين العام إلى تقديم المساعدة العاجلة إلى هايتي بعد زيارته ومشاركته في الاجتماع العادي الخامس والأربعين لمؤتمر رؤساء حكومات الجماعة الكاريبية، المعقود في ترينيداد وتوباغو، تؤيد ألبانيا نشر قوة متعددة الجنسيات لمساعدة الشرطة الوطنية الهايتية في إلحاق الهزيمة بالعصابات وتفكيكها وفي استعادة الأمن في جميع أنحاء البلد. ونتفق مع الأمين العام على أن الظروف بائسة، ولكن الحلول ممكنة إذا تصرفنا الآن. وستكون تلك القوة الدولية غير التابعة للأمم المتحدة حاسمة في تمكين البلد من استعادة النظام وسيادة القانون، وتنشيط النظام القضائي، والتصدي للإفلات من العقاب، وتهيئة بيئة مؤاتية لإجراء الانتخابات في المستقبل.

ونرحب أيضا بالجهود التي تبذلها لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 2653 (2022) لإدارة الحالة في هايتي، ونشكر مرة أخرى رئيسها، السفير بيانغ، على مشاطرته خبرته وأفكاره الثاقبة من زيارته مؤخرا إلى هايتي والجمهورية الدومينيكية.

يجب على المجتمع الدولي أن يعمل في تآزر مع السلطات الهايتية من أجل تحقيق أهدافهما وتطلعاتهما المشتركة. ولا يمكننا أن ننجح إلا إذا مكننا شعب هايتي من استعادة سيادته المحلية وحكم نفسه ديمقراطيا في سلام ووئام. ونعرب عن تقديرنا للمساعي الجديرة بالثناء التي يبذلها المجلس الانتقالي الأعلى لتوطيد توافق الآراء بشأن المضي قدما في عملية الانتقال السياسي من خلال منتداه السياسي الوطني المعقود مؤخرا.

نعتقد أن الحوار الشامل وتنفيذ الترتيبات الانتقالية شرطان أساسيان حاسمان لاستعادة الحكم الديمقراطي والمؤسسات الديمقراطية. نناشد جميع أصحاب المصلحة تعزيز الوحدة والشمولية وإشراك النساء والشباب في جميع المداولات ذات الصلة. ومن الملح أيضا التصدي للعنف ضد الفتيات والنساء، ونحث على فرض المزيد من الجزاءات في ذلك الصدد. لا تزال ألبانيا يحدوها الأمل في أن يتسنى تحقيق التغيير الإيجابي والإصلاح المستدام في هايتي بروح من الوحدة الوطنية والتضامن والإلحاح.

في الختام، تؤكد ألبانيا من جديد دعمها الكامل لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي وتتطلع إلى تجديد ولايته.

السيد كاميليري (مالطة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثلة الخاصة سلفادور والسيدة جيل على إحاطتيهما. أرحب أيضا بالإحاطتين اللتين قدمهما رئيس وزراء جامايكا هولنيس باسم الجماعة الكاريبية، والسفير بيانغ بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 2653 (2022). وأرحب كذلك بمشاركة وزيري خارجية هايتي والجمهورية الدومينيكية: جينيوس وألفاريز خيل، والممثل الدائم لبربادوس في هذه الجلسة.

لا تزال مالطة تشعر بقلق بالغ إزاء الحالة الأمنية والإنسانية في هايتي. إذ تظل معاناة السكان المدنيين تتصاعد، حيث وصلت الحالة على أرض الواقع إلى مستويات مماثلة لنزاع مسلح. وكما هو مفصل في تقرير الأمين العام (S/2023/492)، استمر عنف العصابات في التصاعد والانتشار في بورت أو برنس وخارجها. وارتفعت جرائم القتل والاختطاف للسنة الخامسة على التوالي، حيث سجلت الشرطة الوطنية الهايتية أكثر من 000 2 جريمة قتل منذ بداية عام 2023. ونشعر بقلق عميق إزاء دورة العنف الجديدة التي بدأت في الأشهر الأخيرة بين العصابات وجماعات العدالة الأهلية، ونخشى المزيد من التصعيد من خلال التعبئة والتسليح والتجنيد.

من الواضح أن الحالة الراهنة تتطلب اهتماما ودعما دوليين عاجلين. فالسلطات المحلية منهكة وتحتاج إلى المساعدة في التصدي للتحديات الأمنية الهائلة التي تواجهها. ويجب على المجلس أن يستخدم كل نفوذه لمعالجة الدوافع الكامنة وراء عدم الاستقرار وانعدام الأمن وأسبابهما الجذرية. ويشكل تحديث قائمة الذين فرضت عليهم جزاءات من خلال لجنة القرار 2653 خطوة مهمة نحو تحقيق نتائج ملموسة على أرض الواقع.

بوصفنا أعضاء في المجلس، يجب علينا أيضا أن نعمل على منع التدفق غير المشروع للأسلحة إلى هايتي وتحديد ومحاكمة من ييسرون الحالة ويستفيدون منها. ونقر بالطلب الذي تقدمت به السلطات الهايتية وتوصية الأمين العام فيما يتعلق بالحاجة إلى قوة دولية متخصصة لتكملة عمل الشرطة الوطنية الهايتية وتعزيزه.

يجب على المجتمع الدولي أن يعمل معا لإيجاد حلول مبتكرة ومستدامة وآمنة للأزمة الأمنية في هايتي. يجب أن يكون لأي مبادرة من هذا القبيل ولاية وأهداف واضحة ومحددة تماما يمكن تحقيقها وقياسها. علاوة على ذلك، يجب أن تظل البرمجة الإنسانية القائمة على المبادئ منفصلة عن أي مبادرة من هذا القبيل.

لا تزال الحالة الإنسانية الأليمة تتفاقم بفعل عوامل متعددة. إذ يعاني ما يقرب من 5 ملايين هايتي، أو نصف السكان، من انعدام الأمن الغذائي الحاد، ومن المتوقع أن يعاني أكثر من 000 100 طفل من الهزال الشديد بسبب سوء التغذية. لقد أدت سيطرة العصابات

على شبكات الطرق الحيوية إلى تعطيل توزيع الأغذية، والحد من حرية تنقل السكان، ومنع إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية. يجب أن تتاح للجهات الفاعلة في المجال الإنساني إمكانية الوصول الآمن والسريع ودون عوائق إلى المحتاجين، ويجب على العصابات المسلحة أن تكفل الوفاء بالمعايير الإنسانية الأساسية. إن عدد الهجمات التي تستهدف الموظفين الطبيين في هايتي خلال الأشهر القليلة الماضية مثير للقلق. ندعو الدول الأعضاء إلى دعم توسيع نطاق المنظمات الإنسانية ميدانيا وإلى تقديم المزيد من المساهمات في خطة الاستجابة الإنسانية لهايتي لعام 2023.

تشعر مالطة بانزعاج بالغ إزاء التقارير التي تفيد بالعنف الجنسي المرتبط بالنزاع. إن العنف الجنسي ضد النساء والفتيات من جانب الجماعات المسلحة أمر بغيض ويجب إدانته بأشد العبارات الممكنة. وينبغي للمجتمع الدولي أيضا أن يعزز قدرة المؤسسات الهايتية على منع العنف الجنسي والعنف الجنساني والقضاء عليهما وضمان معاقبة المرتكبين وتعويض الضحايا.

تشعر مالطة أيضا بقلق عميق إزاء الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، على النحو المشار إليه في أحدث تقرير سنوي للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2023/363). لا يزال الأطفال يعانون من سوء المعاملة الشديدة على أيدي العصابات، بما في ذلك الاختطاف والعنف الجنسي والإصابة والموت والتجنيد القسري. يجب على المجتمع الدولي أن يعمل على تهيئة بيئة آمنة للأطفال، وعدم تعرضهم للأذى وإعادتهم إلى المدارس.

في الختام، نؤكد من جديد دعمنا للجهود الرامية إلى التغلب على الأزمة المتعددة الأبعاد. ونردد دعوة الأمين العام خلال آخر زيارة له إلى هايتي إلى اتباع نهج جديدة ومتكاملة، تجمع بين مختلف الأولويات. يجب على السلطات الهايتية أن تضع خريطة طريق شاملة وواسعة النطاق لتعزيز المؤسسات وسيادة القانون للسماح بانتقال ديمقراطي ناجح وإطار انتخابي شامل. نؤكد من جديد دعمنا للممثلة الخاصة سلفادور ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، وسنواصل العمل مع مجلس الأمن من أجل تجديد ولاية البعثة في الوقت المناسب.

السيدة شينو (اليابان) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام سلفادور على إحاطتها المتبصرة. كما أشكر السيدة جيل على بيانها المفيد. أرحب ترحيبا حارا برئيس وزراء جامايكا، السيد هولنيس، الذي تكلم بالنيابة عن الجماعة الكاريبية؛ ووزير خارجية هايتي، السيد جينيوس؛ وزير خارجية الجمهورية الدومينيكية، السيد ألفاريز خيل؛ والممثل الدائم لبربادوس.

أشكر أيضا السفير ميشيل بيانغ، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 2653 (2022)، على إحاطته. تحيط اليابان علما بالرغبة التي أعربت عنها أطراف فاعلة عديدة في توسيع قائمة الجزاءات.

لا تزال هايتي تواجه تحديات متعددة الأوجه، بما في ذلك العنف والفساد وانتهاكات حقوق الإنسان والأزمات الصحية والاقتصادية. وفي ذلك الصدد، تقدر اليابان جهود مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي لدعم مسعى هايتي لاستعادة الأمن وتعزيز سيادة القانون وتوطيد احترام حقوق الإنسان. نرحب أيضا بتعاون مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي مع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك مفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ولا سيما في جهوده مؤخرا لمكافحة الفساد. إن هذا النهج الكلي ضروري لمعالجة الأسباب الجذرية المترابطة لمعاناة هايتي. وبما أن الدور الذي يؤديه مكتب الأمم المتحدة في كفالة تحقيق السلم والأمن في هايتي لا يزال أساسيا، تؤيد اليابان تماما تمديد ولايته التي من المقرر أن تنتهي في 15 تموز/يوليه. وسيشارك وفد بلدي بصورة بناءة في المفاوضات بشأن الولاية لتمكين المكتب من مواصلة عملياته بفعالية.

في الوقت نفسه يقتصر دور المكتب في إكمال الجهود التي تقودها هايتي. وترحب اليابان بجهود حكومة هايتي لتنفيذ اتفاق توافق الآراء الوطني لأجل انتقال شامل وإجراء انتخابات شفافة. وإذ نعرب عن تقديرنا للمنتدى الذي نظمه المجلس الانتقالي الأعلى فإننا نشجع الحكومة بقوة على اتخاذ المزيد من الإجراءات لتعزيز التوصل إلى توافق أوسع في الآراء على الاتفاق من خلال الحوار بين جميع

الأطراف الفاعلة في هايتي. ويجب إجراء الانتخابات بطريقة حرة ونزيهة وشفافة وبمشاركة شاملة لأجل استقرار هايتي في الأجلين المتوسط والطويل. كما يظل الإصلاح المؤسسي في جميع أنحاء هايتي ولا سيما في قطاعي الأمن والقضاء أساسيا أيضا. إن وجود مؤسسات قوية وفعالة وموثوق بها أمر ضروري لمكافحة الفساد والإفلات من العقاب. وتكرر اليابان من دعوتها إلى تعزيز الشرطة الوطنية الهايتية ومساعدتها، بما في ذلك بإمكانية نشر قوة دولية متخصصة غير تابعة للأمم المتحدة. وستواصل اليابان دعمها من خلال المبادرات الثنائية والمتعددة الأطراف مثل صندوق الأمم المتحدة المشترك للتبرعات.

نشيد أيضا بالتعاون الفعال من قبل المنظمات الإقليمية. وقد أكدت الاجتماعات الأخيرة لمنظمة الدول الأمريكية والجماعة الكاريبية مجددا التزامهما الحقيقي بأمن هايتي وديمقراطيتها ونهضتها فضلا عن حماية حقوق الإنسان وإجراء انتخابات حرة ونزيهة في أقرب وقت ممكن. وفي مؤتمر قمة مجموعة السبع الذي عقد في هيروشيما في أيار/مايو، كرر القادة تأكيد التزامهم بتعزيز التنسيق فيما بينهم مع شركاء أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والجهات الفاعلة الأخرى لتلبية احتياجات هايتي الإنسانية والأمنية. وقد أكد ذلك أيضا في أيار/مايو وزير الدولة للشؤون الخارجية عندما اجتمع مع وزير خارجية هايتي، جان فيكتور جينيوس، وأعرب عن دعم اليابان المستمر، بالتنسيق مع الشركاء الدوليين والإقليميين، بغية تحقيق الاستقرار في هايتي.

وأود أن أختتم بياني بتكرار تأكيد دعم اليابان الثابت لحكومة هايتي وشعبها وتضامنها معهما في سعيهما إلى إيجاد حلول بقيادة هايتية.

السيد جانغ جون (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام والسفير بيانغ على إحاطتيهما. وأرحب بمشاركة رئيس وزراء جامايكا وبالبيان الذي أدلى به بالنيابة عن الجماعة الكاريبية. كما أرحب بمشاركة وزيري خارجية هايتي والجمهورية الدومينيكية وممثل بربادوس في هذه الجلسة.

استمر تدهور الحالة في هايتي منذ الجلسة السابقة للمجلس بشأن هذا الموضوع (انظر S/PV.9311). ولا يزال الجمود السياسي مستمرا، بينما يتفشى عنف العصابات. كما لا تزال الظروف المحيطة باغتيال الرئيس السابق مويس مجهولة في حين يستمر تفاقم الأزمة الإنسانية في الوقت نفسه بما في ذلك نقص الأغذية ووباء الكوليرا. إن المحنة المأساوية لشعب هايتي مفجعة. تدعم الصين وكالات الأمم المتحدة والشركاء الإقليميين والدوليين في مواصلة عملهم المنسق لتقديم المساعدة الإنسانية والدعم إلى هايتي.

لذلك من المهم بذل جهود أكبر لدفع العملية السياسية قدما. فبدون وجود حكومة شرعية وفعالة ومسؤولة من غير المرجح أن يكون هناك أي أثر دائم للجهود الخارجية الرامية إلى معالجة الأزمة. ويكمن السبيل العملي للخروج من الأزمة الهايتية في النهوض بعملية الانتقال السياسي التي أصبحت في الظروف الراهنة أكثر إلحاحا من أي وقت مضى. ولا مناص من إنهاء المأزق السياسي الحالي في أقرب وقت ممكن على أساس الاحترام الكامل لخيارات الشعب الهايتي.

ويجب على الأحزاب السياسية الهايتية أن تعمل من أجل المصالح الحقيقية للشعب وأن تجري مشاورات سياسية على وجه الاستعجال، وأن تتغلب على خلافاتها فضلا عن التوصل إلى أوسع توافق ممكن في الآراء بشأن الترتيبات الانتقالية وتهيئة الظروف اللازمة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة وذات مصداقية في أقرب وقت ممكن. وتتوقع الصين أن يضطلع مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي بدوره على أساس ولايته بموجب القرار 2476 (2019) في تعزيز الحوار الشامل بين جميع الأحزاب والفصائل الهايتية ودعم البلد في إيجاد حل بقيادة هايتي وملكيتها. ونرحب أيضا بالجهود المتواصلة التي تبذلها الجماعة الكاريبية والمنظمات الإقليمية الأخرى في تشجيع التوصل إلى حل سياسي للأزمة في هايتي.

إن الحد من تصاعد عنف العصابات وتهيئة بيئة أمنية تكفل أبسط مستويات السلامة والأمن شرطان أساسيان للتخفيف من وطأة الحالة الإنسانية والنهوض بالعملية السياسية. ويوفر نظام الجزاءات

المنشأ وفقا للقرار 2653 (2022) الذي اتخذ في العام الماضي أداة هامة لمكافحة عنف العصابات ولذلك ينبغي تنفيذه بالكامل. ونشيد برئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار 2653 (2022) بشأن هايتي على زيارته الأخيرة إلى هناك. وكما تشير إحاطته تعتقد جميع الأطراف الهايتية عموما أن فرض مجلس الأمن جزاءات على العصابات الهايتية ومؤيديها قد ساعد في تحسين الحالة الأمنية في الميدان. ونأمل أن تكثف لجنة الجزاءات وفريق الخبراء جهودهما وأن تستكمل قائمة الجزاءات وتوسعها في أقرب وقت ممكن، وأن تواصل وضع تدابير الجزاءات الأخرى مع كفالة رصدها وتنفيذها لإنشاء الرادع اللازم لعنف العصابات. وينبغي لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي والبلدان المعنية تكثيف الدعم المقدم لعمل لجنة الجزاءات.

لقد بيّن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والبلدان ذات الصلة في المنطقة مرارا وتكرارا الترابط الشديد بين الاتجار غير المشروع بالأسلحة والذخيرة إلى هايتي والتصاعد الكبير لعنف العصابات. ويشدد تقرير الأمين العام (S/2023/492) على أنه يجب على المجتمع الدولي أن يدعم العمل على التصدي للاتجار بالأسلحة وتدفقاتها غير المشروعة. وكما لاحظ أيضا الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في هايتي الذي عينته مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، بعد زيارة قام بها مؤخرا إلى البلد، لا وجود لصناعة الأسلحة في هايتي ولذلك يجب تنفيذ حظر الأسلحة فورا.

لقد جرت مناقشات ومشاورات مكثفة منذ فترة طويلة حول طلب السلطات الهايتية نشر قوة أمن دولية واستمعنا إلى العديد من عبارات التأييد الحارة لتلك المبادرة، بما في ذلك في هذه الجلسة. ولكننا لم نسمع للأسف إعلان أي بلد عن اتخاذ أي إجراء ملموس. وفي الوقت الراهن يبدو أن الأمر يتطلب إجراء دراسة أكثر تعمقا قبل وضع اقتراح محدد وقابل للتطبيق. وبالنظر إلى الظروف الراهنة ينبغي لمجلس الأمن إعطاء الأولوية لاتخاذ المزيد من التدابير على أساس حظر الأسلحة. فإذا استمر تدفق كميات كبيرة من الأسلحة دون رادع إلى العصابات الهايتية ستكون جهود المجتمع الدولي الهادفة إلى تعزيزدعم الشرطة الهايتية غير مجدية. وترى الصين أنه ينبغي للمجلس أن يطلب فورا من جميع البلدان اتخاذ كل التدابير اللازمة لوقف الاتجار بالأسلحة من المصدر والعمل معا لمنع العصابات الهايتية من الحصول على الأسلحة النارية والذخيرة. وأي بلد يتعاطف بإخلاص مع معاناة شعب هايتي ويرغب حقاً في مد يد العون لهايتي ينبغي ألا يجد صعوبة أو يتردد في القيام بذلك.

وكما قال الأمين العام غوتيريش خلال زيارته الأخيرة إلى هايتي، فإن الأمر متروك لشعب هايتي لحل مشاكل هايتي. وينبغي لأي خطط دعم خارجي أن تستند إلى رغبات شعب هايتي وتوافق الآراء وأن تحترم امتلاك شعب هايتي لزمام الأمور احتراماً كاملاً. وتأمل الصين في أن تتحمل السلطات الهايتية مسؤولياتها بفعالية وأن تتوصل بدعم من المجتمع الدولي إلى حل عملي لتحقيق السلام والاستقرار والتنمية المستدامة في هايتي على المدى الطويل.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نرحب بمشاركة رئيس وزراء جامايكا، السيد أندرو هولنيس، الذي تكلم بالنيابة عن الجماعة الكاريبية، ووزير خارجية هايتي، السيد جان فيكتور جينيوس، ووزير خارجية الجمهورية الدومينيكية، روبرتو ألفاريز غيل، في جلسة اليوم. كما نشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة ماريا إيزابيل سلفادور، على إحاطتها، ورئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار 2653 (2022)، الممثل الدائم لغابون، السيد ميشيل كزافيي بيانغ. لقد استمعنا باهتمام شديد إلى الإحاطة التي قدمتها السيدة جيل.

ولا تزال الحالة في هايتي تتدهور في جميع المجالات. وتبيّن الإحصاءات الواردة في تقرير الأمين العام (S/2023/492) وجود اتجاه مثير للقلق نحو تزايد أعداد عمليات الاختطاف والقتل والعنف الجنسي وغيرها من الجرائم هذا العام. وتتواصل الاشتباكات المباشرة بين العصابات والمدنيين المسالمين، وهؤلاء المدنيون المسالمون باتوا ينظمون أنفسهم لحماية حياتهم عندما فقدوا كل أمل في تلقي المساعدة من الحكومة. وتشعر العصابات المسلحة المدججة بالسلاح والمنظمة تنظيماً جيداً بالراحة في مناطق العاصمة التي تسيطر عليها، في حين أن الشرطة التي تعاني من نقص في طواقمها وعدم وجود حافز لدى

أفرادها تخشى حتى من الدخول. وتبين مؤسسات الحكم الوطنية أنها تكاد تفقد قدرتها على العمل فقداناً تاماً، وهذا يضاعف من حدة الأزمة الطويلة الأمد لشرعية الهيئات المنتخبة.

ونشير بقلق إلى أن التقدم المحرز في تنفيذ الإجماع الوطني من أجل انتقال شامل وانتخابات شفافة، الموقّع في 21 كانون الأول/ديسمبر 2022، قد اقتصر بحكم الواقع على إنشاء مجلس انتقالي أعلى ثم رعاية منتدى سياسي حول القضايا الرئيسية التي تواجهها البلاد. ولم تشارك أحزاب المعارضة الرئيسية في هذا المنتدى.

ونحن على اقتناع بأن إيجاد حلول دائمة للأزمة السياسية في هايتي لا يمكن تحقيقه إلا على أساس توافق آراء وطني حقيقي وواسع النطاق. إن إدراج كلمة "توافق في الآراء" في عنوان الوثيقة، وإجبار أولئك الذين لا يوافقون على توافق الآراء على الموافقة ثم الاعتقاد بأن توافق الآراء قد تحقق هو أبعد ما يكون عن أن يكون أفضل استراتيجية.

ونتوقع أن تواصل الممثلة الخاصة جهودها لتوسيع نطاق حوار سياسي حقيقي. ويمكننا أن نرى أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله في ذلك الصدد. ونرحب بجهود الوساطة التي تبذلها الجماعة الكاريبية وكذلك بالجهود التي تبذلها الأطراف الفاعلة الإقليمية للتقريب بين مواقف الحكومة والمعارضة. ومن المهم التأكد من أن أزمة هايتي لن تصبح تحدياً لاستقرار وأمن منطقة البحر الكاريبي بأسرها.

إن الأزمة النظمية في هايتي قد تأججت، إلى حد كبير، بسبب سنوات عديدة من التدخل الخارجي المدمر في شكل تدخلات مباشرة وتلاعبات على شكل ترتيبات سياسية. إن الممارسة الشائنة المتمثلة في فرض نماذج سياسية بعيدة عن الوقائع المحلية على الهايتيين لا تأخذ في الاعتبار مصالحهم الوطنية، وتقوض الأسس الهشة للدولة الهايتية وتكشف فقدان النخبة السياسية لثقافة إجراء الحوار.

ويساورنا القلق لأن مقتل الرئيس موييز، الذي ارتكب بتدخل أجنبي، لا يزال دون تحقيق. وسيصادف غداً الذكرى السنوية الثانية لتلك الجريمة التي أصبحت بلا شك نقطة انطلاق لدوامة من الخروج على القانون والعنف وخلق فراغ في السلطة في البلد. وندعو السلطات الوطنية وجميع الدول التي يمكن أن تمارس نفوذاً في هذا الصدد إلى ضمان التحقيق في هذه الجريمة بطريقة شفافة وإطلاع المجتمع الدولي على نتائج التحقيق للتأكد من تقديم جميع الجناة الحقيقيين إلى العدالة.

وما فتئت روسيا، بوصفها عضواً دائماً في مجلس الأمن، تدعو إلى تقديم مساعدة دولية مسؤولة لهايتي، مع التشديد على تسوية سياسية تقوم على أساس الاحتياجات الداخلية الموضوعية للهايتيين أنفسهم وإيجاد حلول مقبولة لأطراف النزاع. ونحيط علماً بالنداء الذي وجهته بورت أو برانس طلباً لتقديم المساعدة للتصدي لجميع أشكال التحديات التي يواجهها البلد. وفي هذا الصدد، نؤيد الاقتراح الداعي إلى تعزيز قدرة مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي ليشارك في مساعدة الشرطة الوطنية وتدريبها. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن تكون أهداف البعثة متناسبة مع قدراتها، وينبغي إعطاء الأولوية للبحث عن حلول سياسية.

ويجب أن تقترن النماذج المستدامة للتسوية السياسية بما لدينا في القرار 2653 (2022)، أي دراسة مصادر وطرق تهريب الأسلحة النارية، بما في ذلك من خلال مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فضلاً عن قطع قنوات التمويل والإمدادات عن العصابات الإجرامية المحلية. ولم نر حتى الآن خطوات عملية اتخذت في هذا المجال من جانب الدول التي تتدفق منها معظم الأسلحة غير الشرعية والمخدرات والأموال إلى هايتي.

وندعو إلى اختيار الأشخاص المرشح إدراجهم في قائمة الجزاءات التي وضعتها لجنة الجزاءات المنشأة عملاً بالقرار 2653 على أساس سليم وقائم على المسؤولية، على أن يكون مفهوماً أن هذا عملٌ يتعين القيام به لصالح تحقيق استقرار الحالة في البلد لا من أجل إخلاء المشهد السياسي آنياً في هايتي لصالح بعض الأطراف الفاعلة.

لقد حددنا عدداً من المجالات التي يمكن للمجتمع الدولي وينبغي له أن يركز عليها اليوم وهو يقدم المساعدة إلى شعب هايتي الذي طالت معاناته. ونحن لا نفهم تماماً لماذا ترى بعض الدوائر أن الدواء الشافي لجميع المسائل الهايتية هو إرسال قوة مسلحة متعددة الجنسيات

إلى الجزيرة في ظل توقف الحوار السياسي في البلد، ووجود أزمة في الشرعية، وافتقارٍ إلى السيطرة على الاتجار بالأسلحة، ومعاناة الخطة الإنسانية من نقصٍ في التمويل. يثبت تاريخ التدخلات الأجنبية في هايتي أن القوالب الجاهزة المفروضة من الخارج لا تترسخ في المجتمع الهايتي، وأنها تضر أكثر مما تنفع، وأنها لا تستخدم إلا كغطاء لتعزيز مصالح الدول الأخرى. لذلك فليس من قبيل المصادفة أن هناك أصواتاً في هايتي حتى الآن تعارض أي نوع من التدخل الأجنبي، على الرغم من كل المشاكل، ومن واجبنا أن نصغي إلى هذه الأصوات وألا نحاول التقليل من شأنها أو تجاهلها.

السيد هاوري (سويسرا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر سعادة السيد أندرو هولنيس والممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة ماريا إيزابيل سلفادور، على إحاطتيهما. وأتوجه بالشكر أيضاً إلى السيدة ماري – يولين جيل، المديرة التنفيذية لمؤسسة جي كلير، على إحاطتها، وإلى وزيري خارجية هايتي والجمهورية الدومينيكية اللذين أرحب بوجودهما في القاعة اليوم.

وأشكر أيضاً السفير بيانغ على إحاطته عن عمل اللجنة المنشأة عملاً بالقرار 2653 (2022). وندعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى احترام الجزاءات التي حددتها اللجنة وتنفيذها. ويجب اتخاذ جميع التدابير لمنع الانتشار غير المشروع للأسلحة والذخائر وتسريبها.

يشهد تقرير الأمين العام (S/2023/492) على مدى تدهور الحالة الأمنية وحالة حقوق الإنسان في هايتي. و"كل يوم مهم" كما أكد خلال زيارته للبلد. وسويسرا مستعدة للعمل مع أعضاء المجلس الآخرين من أجل إنشاء قوة دعم للشرطة الوطنية الهايتية. وفي هذا الصدد، أود أن أبرز النقاط الثلاث التالية:

أولاً، تدين سويسرا بشدة العنف الجنسي والجنساني ضد النساء والرجال في هايتي. ومن الضروري تعزيز قدرات مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي لمكافحة هذه الآفة، ولا سيما من خلال توفير موارد بشرية متخصصة إضافية في تجديد ولايته. ويجب أن يحصل ضحايا هذا العنف والناجون منه على الرعاية، ويجب تقديم المسؤولين عنه إلى العدالة.

ثانياً، بالنظر إلى عدد الانتهاكات الخطيرة لحقوق الأطفال، فإن هايتي مدرجة في قائمة الحالات المثيرة للقلق في أحدث تقرير للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2023/363). والأطفال معرضون للخطر بشكل خاص لأنهم ضحايا للتجنيد والاختطاف والقتل والاغتصاب وغير ذلك من أشكال العنف الجنسي، فضلاً عن الهجمات على المدارس والمستشفيات والحرمان من الحصول على المعونة الإنسانية. لذلك تؤيد سويسرا إدراج تدابير لحماية الطفل في تجديد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل.

ثالثاً، لا يزال الوصول الآمن والسريع ودون عوائق إلى المساعدة الإنسانية أمراً أساسياً للسكان المحتاجين. ويجب أن يقف المجتمع الدولي إلى جانب شعب هايتي. فلا يزال الحصول على الخدمات الأساسية غير ممكن، ويعاني نصف السكان تقريبا من انعدام الأمن الغذائي، في حين جرى هجر آلاف الهكتارات من الأراضي الصالحة للزراعة نتيجة لعنف العصابات ودمرت الكوارث الطبيعية المحاصيل. وفي هذا الصدد، تعد آليات الإنذار المبكر والنظم الزراعية القادرة على الصمود ضرورية للتخفيف من تأثير تغير المناخ على الأمن الغذائي.

لا يمكن تقديم استجابة للأزمات المعقدة التي تؤثر على البلد إلا من خلال حوار فيما بين الهايتيين. ونشجع السعي إلى توصل جميع الأطراف لتسوية بغية اقتراح استجابة سياسية جماعية وشاملة للجميع ومواصلة الحوار الإقليمي، ولا سيما الحوار الذي تقوده بلدان الجماعة الكاريبية. وتدعو سويسرا أيضا إلى استعادة سيادة القانون، لا سيما من خلال إصلاح نظاميالقضاء والسجون، الأمر الذي من شأنه أن يكافح الإفلات من العقاب بشكل فعال ويرسي أسس السلام الدائم. ويجب على المجلس أن يظهر الوحدة في تجديد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي ليتمكن من الوفاء بمهمته بفعالية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل المملكة المتحدة.

أود أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام سلفادور، والسفير بيانغ، والسيدة جيل، ورئيس الوزراء هولنيس على إحاطاتهم وبياناتهم. كما أرحب بمشاركة وزير الخارجية جينيوس ووزير الخارجية ألفاريس والممثل الدائم لبربادوس في جلسة اليوم.

على نحو ما سمعنا اليوم، يواجه شعب هايتي أزمة إنسانية وأمنية وسياسية حادة. فقد استولت العصابات على أحياء بأكملها. وهناك حالات قتل وحرق وخطف وقيود شديدة مفروضة على الحركة. ونسمع روايات تقشعر لها الأبدان عن استخدام العصابات المسلحة للعنف الجنسي على نطاق واسع، بما في ذلك الاغتصاب الجماعي، كسلاح لبث الخوف في المجتمعات. ويحتاج ما يقرب من نصف السكان إلى المساعدة الإنسانية. إننا بحاجة إلى النظر بجدية فيما يمكن أن يفعله المجلس لمعالجة دورة العنف. وتقدر المملكة المتحدة النداءات التي وجهتها حكومة هايتي لتقديم المساعدة الأمنية الدولية العاجلة، وجلسة اليوم جزء هام من مناقشتنا بشأن الطريق قدما، بعد الزيارة الأخيرة للأمين العام.

وبالإضافة إلى معالجة الأزمة الأمنية، يحتاج شعب هايتي إلى تحقيق الاستقرار السياسي. ونرحب بالاجتماع الأخير للجهات المعنية الذي استضافته الجماعة الكاريبية في جامايكا. ونأمل أن يعمل الدعم الإقليمي على تشجيع الجهود المحلية الجارية. وندعو جميع الأطراف الفاعلة إلى المشاركة البناءة للإعداد لإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية شاملة للجميع وحرة ونزيهة حالما تسمح الحالة الأمنية المحلية بذلك. ولاستكمال العمل الإقليمي والوطني، ينبغي أن نكفل أن يكون لدى مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي القدرات المناسبة للاضطلاع بولايته. وتقوم السيدة سلفادور وفريقها بعمل حيوي في ظل ظروف بالغة الصعوبة. ونتطلع إلى اختتام مناقشاتنا بشأن تجديد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي في الأيام المقبلة. وستواصل المملكة المتحدة دعم الجهود التي تبذلها حكومة هايتي والمجتمع الدولي لمعالجة هذه الأزمة الملحة.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة لوزير الخارجية وشؤون العبادة في هايتي.

السيد جينيوس (هايتي) (*تكلم بالفرنسية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم لمناقشة تقرير الأمين العام عن الحالة في هايتي (S/2023/492). وأهنئ المملكة المتحدة على رئاستها لمجلس الأمن لشهر تموز/يوليه، وأعرب عن تحياتي الحارة لأعضاء المجلس، وكذلك لرئيس وزراء جامايكا أندرو هولنيس، الذي تشهد مشاركته في جلسة اليوم على أهميتها وعلى اهتمام قادة المنطقة المتجدد بهايتي ورغبتهم الواضحة في الإسهام بشكل إيجابي في إيجاد حل سريع ودائم لأزمة بلدي المتعددة الأبعاد. وأرحب كذلك بحضور زميلي من الجمهورية الدومينيكية وزميلي وزير الخارجية، روبرتو ألفاريس، وكذلك السيدة ماريا إيزابيل سلفادور، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، في جلسة اليوم، التي لم تدخر جهدا في تنفيذ ولايتها منذ وصولها إلى البلد. ونحن ممتنون جدا لها. وأرحب بمشاركة السيدة ماري – يولين جيل وأشكرها على بيانها بشأن تدهور حالة حقوق الإنسان في هايتي، كما أرحب بالسفير بيانغ ممثل غابون على إحاطته.

لقد جاء الأمين العام أنطونيو غوتيريش إلى هايتي في نهاية الأسبوع الماضي لإظهار تضامنه مع شعب هايتي والدعوة إلى النشر السريع لقوة شديدة البأس لمكافحة العصابات. ويسرنا جدا أنه كرر ذلك النداء في 4 تموز/يوليه في ترينيداد وتوباغو، في الاجتماع العادي الخامس والأربعين لمؤتمر رؤساء حكومات الجماعة الكاريبية، الذي تزامن مع الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الجماعة. وحض مجلس الأمن على أن يأذن بنشر تلك القوة وطلب إلى البلدان المساهمة أن تكون مستعدة. وعلى نفس المنوال، تجدر الإشارة إلى الزيارة التي قام بها إلى البلد قبل أسبوع خبير الأمم المتحدة المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في هايتي، الذي رسم صورة قاتمة جدا للحالة الأمنية والإنسانية ودعا إلى تشكيل قوة دولية متخصصة.

إن تقرير الأمين العام الذي ينظر فيه المجلس اليوم يقدم في لحظة حرجة جدا من حياة هايتي، تتسم بأزمة معقدة لم يسبق لها

مثيل – أزمة أمنية وسياسية وإنسانية وغذائية حادة، تم شرحها لأعضاء المجلس مرات عديدة. أزمة لا يمكن إلا أن تهز ضميرنا العالمي جراء ما ولدته من عنف ومعاناة وعواقب رهيبة تلحقها بشعب هايتي. تؤثر الأزمة الإنسانية على ما يقرب من نصف السكان، الذين يعانون من الجوع وعودة ظهور الكوليرا. وقد أدت الفيضانات والزلازل الأخيرة في غراند آنس وجنوب البلد إلى تفاقم الظروف المعيشية المحفوفة بالمخاطر بالفعل لغالبية أبناء بلدي، الذين يعانون من مشقة هائلة.

وبما أن ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي تقترب من نهايتها وسيتم تجديدها قريبا، فإن توقعات المجلس من المهمة الموكلة إليه لم تتحقق. وتأمل الحكومة أن يتم تكييف الولاية الجديدة للمكتب وأن تتيح، بالاتفاق مع السلطات الوطنية المختصة، إيجاد استجابات ملموسة لتعزيز الاستقرار السياسي وتعزيزه من أجل المضي قدما نحو عملية سياسية داخل هايتي تمكن من تنظيم انتخابات شاملة للجميع وسلمية وحرة ونزيهة وشفافة حالما تسمح الظروف الأمنية والاستعدادات اللوجستية بذلك.

ومن جانبه، شرع رئيس الوزراء أرييل هنري في العمل ويعتزم إحراز تقدم سياسي كبير لكسر الجمود. وهو يواصل الدخول في حوار مع جميع القوى الهامة في البلد، ويحثها على التغلب على هذا المأزق والتوحد من أجل رفاهنا الجماعي. وفي هذا الصدد، وعقب إنشاء المجلس الانتقالي الأعلى وإعادة فتح محكمة النقض، وهي أعلى هيئة قضائية في البلد، يعتزم رئيس الوزراء مواصلة الحوار السياسي، والتحرك نحو إنشاء مجلس انتخابي مؤقت، وتوسيع المجلس الانتقالي الأعلى، وتشكيل حكومة وحدة وطنية في أقرب وقت ممكن مع عملية حوكمة سياسية جديدة تهدف إلى التصدي للتحديات الرئيسية التي تواجه الدولة.

وباسم حكومة هايتي وشعبها، أود أن أشكر شركاءنا الدوليين الذين التزموا بدعم هايتي في هذه الأوقات العصيبة. لقد اعتقدوا دائما أن إيجاد حل دائم للأزمة أمر غير قابل للتفاوض. وأود بصفة خاصة أن أعرب عن امتناننا للبلدان الشقيقة في الجماعة الكاريبية وللجمهورية الدومينيكية، وكذلك للأمين العام، على التزامهم الثابت إلى جانبنا.

وتدعو هايتي مرة أخرى إلى اتخاذ إجراءات عاجلة من أجل مصلحة البلد. ولا يمكن لمنظومة الأمم المتحدة الكبرى أن تستمر في تجاهل طلبات إحدى دولها الأعضاء، التي تعاني من تحديات أمنية وسياسية واجتماعية واقتصادية وإنسانية خطيرة. وفي ذلك الصدد، فإن الحكومة مرنة ومنفتحة على أي خيارات يراها المجلس مناسبة من أجل معالجة هذه الأزمة الخطيرة وإيجاد حل دائم لها، وهي أزمة طال أمدها أكثر مما ينبغي وتغرق أسر هايتي في حداد بشكل يومي. ونأمل أن يتوصل مجلس الأمن إلى توافق واسع في الآراء بشأن مشروع قرار حول هايتي. ويتفهم المجلس تماما الحالة غير المسبوقة والكارثية في البلد، وكل ما يتعين أن يفعله الآن هو العمل. وينتظر شعب هايتي بفارغ الصبر اعتماد المجلس لنص بتوافق الآراء في ذلك الصدد. يتضمن ميثاق الأمم المتحدة، وهو الوثيقة الأساسية لمنظمتنا العالمية، أحكاما مناسبة لمرافقة هايتي على طريق السلام، والأمن، والتقدم الاجتماعي، والاقتصادي.

وتقع على عاتق الأمم المتحدة، من خلال مجلس الأمن، مسؤولية أخلاقية عن الحيلولة دون انهيار هايتي. إن عمل المجلس حاسم لاستعادة الأمل في هايتي ومنح شعبها، ولا سيما الأغلبية الصامتة التي تعاني، الأمل في غد أفضل. والحكومة ملتزمة بطلبها المتجدد للحصول على مساعدة دولية قوية لدعم جهود الشرطة الوطنية الهايتية في حربها ضد العصابات المسلحة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية الجمهورية الدومينيكية.

السيد ألفاري غيل (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أشكر السيدة ماريا إيزابيل سلفادور، الممثلة الخاصة للأمين العام في هايتي، والسفير ميشيل كزافيي بيانغ، الممثل الدائم لغابون ورئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 2653 (2022) بشأن هايتي، على إحاطتيهما. وأرحب أيضا بحضور رئيس وزراء جامايكا أندرو هولنيس، بالنيابة عن الجماعة الكاريبية، والسيد جون فيكتور جينيوس، وزير الخارجية وشؤون العبادة في هايتي، والسفير فرانسوا

جاكمان، الممثل الدائم لبربادوس، وبالإحاطات التي قدموها. وأخيرا، أود أن أنوه بالسيدة ماري – يولين جيل، ممثلة المجتمع المدني، على إسهامها الهام والشجاع.

أود أن أبدأ بالإعراب عن التقدير لزيارة اللأمين العام أنطونيو غوتيريش الهامة والتي طال انتظارها إلى هايتي في 1 تموز/يوليه، وكذلك بيانه اليوم الذي استرعى فيه الانتباه إلى الحاجة الملحة إلى الاستجابة للأزمة الإنسانية وأزمة انعدام الأمن والأزمة السياسية التي يمر بها شعب هايتي. تؤكد زيارة الأمين العام الأهمية التي توليها المنظمة للحالة في هايتي والتزام الأمانة العامة بالقرارين 2645 (2022) و 2653 (2022). ونتطلع إلى الخطوات التالية التي سيتم اتخاذها في سياق الحالة.

لقد قلنا مرارا وتكرارا أمام مجلس الأمن – وكما أكدت اليوم الممثلة الخاصة والسيد هولنيس وآخرون – إن إيجاد حل نهائي ودائم للأزمة في هايتي هو المسؤولية الرئيسية لشعب هايتي. غير أنه، بدون دعم دولي، من المستحيل تصور إمكانية تهيئة الظروف الأمنية اللازمة للتوصل إلى حل عملي لتسوية الأزمة.

تنعقد جلسة اليوم عشية الذكرى السنوية الثانية لاغتيال الرئيس جوفينيل موييز. ونعرب عن تضامننا مع عائلته وحكومة هايتي وشعبها. غير أنه لا يكفي إبداء الإجلال احتراما للرئيس الراحل أو الحداد على آلاف الأرواح التي فقدت. فنحن بحاجة إلى أن نرى استجابة إيجابية للطلب المستمر من رئيس الوزراء أرييل هنري وحكومته بإنشاء قوة متعددة الجنسيات لدعم الشرطة الوطنية الهايتية. هذا هو التدبير الوحيد الذي سيمكن من استعادة الأمن وكفالة البيئة اللازمة لتحقيق الاستقرار في البلد والتمكين من إجراء انتخابات ديمقراطية.

وأود أن أسجل تأييدنا القوي للاحتفاظ بمكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي القوي والمعزز. ويضمن ذلك الوجود إيلاء درجة معينة من الاهتمام لهذه الحالة، التي بلغت أقصى ما يمكن تحمله. من المعروف جيدا أن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي وحده ليس استجابة للأزمة الراهنة في هايتي – لأنه حتى أمن البعثة نفسها قد تأثر، مما يضعف فعاليتها وصورة الأمم المتحدة ذاتها. وتقع على عاتق الأمين العام مسؤولية مواصلة تعزيز دوره القيادي بغية إنشاء القوة التي أشرت إليها، وهو ما لم يتحقق حتى الآن. وبلدي، من جانبه، يسهم بنشاط فيما يتعلق بالتجارة والإمداد بالوقود والعديد من الجوانب اللوجستية والإنسانية الأخرى.

واستنادا إلى توصيات القرار 2645 (2022)، اتخذت عدة بلدان ومؤسسات إجراءات ملموسة. وفي ذلك الصدد، نلاحظ الجهود الحسنة التوقيت التي يبذلها رئيس الوزراء هولنيس، الذي نشيد به لتشجيعه إجراء حوار شامل للجميع بين المنظمات الممثلة لهايتي. وبدعم من الجماعة الكاريبية وفريق الشخصيات البارزة الذي عينته مؤخرا، والمؤلف من ثلاثة رؤساء وزراء سابقين، يحدونا الأمل في أن يتسنى التوصل إلى توافق الآراء اللازم بين الطبقة السياسية في هايتي من أجل التحرك بخطى ثابتة نحو الاستقرار والديمقراطية. ونقر أيضا بأهمية مختلف المبادرات التي أعلنتها حكومات أخرى، مثل السلفادور، وترينيداد وتوباغو، وكندا والولايات المتحدة. وفي ذلك الصدد، نرحب بالتصريحات الأخيرة التي أدلى بها وزير خارجية الولايات المتحدة أنتوني بلينكن والتي أيدت إرسال قوة دولية للمساعدة على تحقيق الاستقرار في هايتي. وجميع تلك المبادرات الرامية إلى استعادة الأمن والحوكمة الديمقراطية في هايتي ضرورية ويجب مواصلة تطويرها.

وأود أيضا أن أسلط الضوء على التأثير الكبير للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 2653 (2022)، بشأن هايتي، التي استقبلنا رئيسها، السفير ميشيل بيانغ، ممثل غابون، مؤخرا في بلدنا. واللجنة مسؤولة عن فرض جزاءات تنفذها جميع الدول الأعضاء على الأشخاص أو الكيانات التي تشجع، بطريقة أو بأخرى، أنشطة المنظمات الإجرامية وتستغلها. وقد تمكن السفير بيانغ من الوقوف بنفسه على الواقع الهايتي وأثره على بلدنا. وتمكن أيضا من ملاحظة التكلفة التي تتكبدها الجمهورية الدومينيكية جراء الحفاظ على الأمن في منطقة الحدود.

لقد دفعت مستويات انعدام الأمن في هايتي العديد من الشركات المهمة إلى إغلاق أبوابها بشكل دائم أو تقليص عملياتها، مما أدى إلى

انخفاض معدل العمالة الرسمية والتأثير على الحياة اليومية لسكانها. ومن الأمثلة على ذلك حالة المنطقة الصناعية CODEVI، في بلدة خوانا منديز، الواقعة مباشرة على الحدود مع بلدنا. وتوفر هذه المنطقة الصناعية فرص عمل مباشرة لحوالي 000 20 من الهايتيين، مما يؤثر بشكل غير مباشر على 000 100 آخرين. واضطرت هذه الشركة المهمة إلى إغلاق أبوابها عدة مرات بسبب العنف وانعدام الأمن. قبل بضعة أيام، اضطرت للإغلاق لمدة أسبوعين.

وحالة انعدام الأمن هذه، التي أبرزها مؤخرا رئيسا اليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي بعد زيارتهما لهايتي، تترتب عليها عواقب وخيمة، كما هو حال ما يقرب من 3 ملايين طفل يحتاجون إلى الدعم الإنساني. كما تنعكس حالة الكارثة التي يعاني منها شعب هايتي – كما لاحظ الفريق الاستشاري المخصص لهايتي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي – في حقيقة أنها أكثر البلدان التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي. وتلك حقيقة مثيرة للقلق، ومن المؤسف، كما يشير الفريق، أنه لم يتم صرف سوى 23 في المائة من الأموال اللازمة للاستجابة لهذه المأساة.

لقد وصلنا لمنعطف في مسيرتنا نحو حل الأزمة في هايتي. ومن الواجب الذي لا مفر منه لنخب هايتي أن ترقى إلى مستوى الحدث؛ ويجب أن يغتنموا هذه اللحظة التاريخية وأن يعملوا من أجل المصلحة الوطنية الهايتية ومن أجل الصالح العام للأمة بأسرها. ويحدونا الأمل في أن نكون قد بدأنا في الأيام ال 90 المقبلة، عندما نجتمع مرة أخرى في القاعة، في اتخاذ التدابير اللازمة، التي ذكرناها مرارا وتكرارا في المجلس، للتغلب على الأزمة الحادة التي يعاني منها شعب هايتي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل بربادوس.

السيد جاكمان (بربادوس) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الفريق الاستشاري المخصص لهايتي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. يضم الفريق الاستشاري 22 دولة عضوا ملتزمة بدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية الطويلة الأجل في هايتي. نحن أصدقاء هايتي وجيرانها وشركاؤها. وخلال العام الماضي، توسع فريقنا ليشمل سانت فنسنت وجزر غرينادين، وكينيا وسانت كيتس ونيفيس وبلدي بربادوس. ونأمل أن نرحب بانضمام جامايكا في الفريق في القريب العاجل.

وبالنيابة عن الفريق الاستشاري، أود أن أعرب عن تقديري لمقدمي الإحاطات اليوم وأن أنوه بمشاركة رئيس وزراء جامايكا ووزيري خارجية هايتي والجمهورية الدومينيكية.

وبالنيابة عن الفريق، أود أن أشدد على أربع نقاط.

أولا، يجب على المجتمع الدولي أن يتحرك، بدون مزيد من التأخير، لدعم هايتي في استعادة الأمن. يحتاج الهايتيون إلى الأمن لمغادرة منازلهم بأمان من دون خوف من القتل أو الاختطاف أو الاغتصاب؛ لتمكين الأطفال من الوصول إلى المدرسة بأمان؛ ولضمان حصول الفئات الأضعف على الخدمات الأساسية؛ للسماح للشركات باستئناف التجارة؛ وإتاحة مساحة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة. ويتطلب ذلك كبح تدفق الأسلحة والذخيرة؛ وتعزيز الشرطة الوطنية الهايتية والنظام القضائي وسيادة القانون؛ وحماية حقوق الإنسان؛ والتصدي للعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس؛ والعمل على مستوى المجتمع المحلي للحد من العنف؛ وممارسة الضغط المباشر، من خلال تنفيذ الجزاءات، على أولئك الذين يثيرون العنف وعدم الاستقرار.

ثانيا، إن اعتماد نهج شامل يتضمن تدابير عاجلة فيما يتعلق بالأمن والمعونة الإنسانية والتنمية أمر حاسم بالنسبة لهايتي. والإجراءات الفورية لمساعدة هايتي على استعادة الأمن يجب أن تقترن بجهود لمعالجة الأسباب الجذرية للعنف في البلد – وهي الفقر المدقع والفساد والإفلات من العقاب والصدام بين المجالين السياسي والاقتصادي.

سمعنا من شباب هايتي الذين وصفوا كفاحهم لتوفير قوت يومهم. أخبرنا شاب يبلغ من العمر 17 عاما يعيش في سيتي سولاي أن الحصول على سلاح أسهل من العثور على وجبة. وقد تضاعفت الاحتياجات الإنسانية في العام الماضي. وعلى الرغم من الإمكانات الزراعية الكبيرة لهايتي وحقيقة أنها كانت حتى وقت قريب قادرة على إنتاج معظم الأرز الذي تستهلكه، فهي الآن من بين البلدان التي تعاني من أعلى مستويات انعدام الأمن الغذائي.

نحن بحاجة إلى معالجة الاحتياجات الإنسانية العاجلة للهايتيين على وجه السرعة، على النحو المنصوص عليه في خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2023– التي تم تمويل أقل من 23 في المائة منها. وفي الوقت نفسه، يجب أن نستثمر في التنمية المستدامة في هايتي بغية تعزيز قدرتها على الصمود، بما في ذلك قدرة نظمها الغذائية على الصمود.

ثالثًا، يعد الاتفاق السياسي المبرم في 21 كانون الأول/ديسمبر وإنشاء المجلس الانتقالي الأعلى خطوتين لبناء إجماع وطني من أجل انتقال شامل للجميع وانتخابات شفافة. وما زلنا نشجع الجهود المكثفة بين أصحاب المصلحة في هايتي لضمان إجراء حوار سياسي وطني واسع النطاق يستوعب الجميع يشمل النساء والشباب من أجل رسم طريق للمضي قدما لإعادة إرساء الديمقراطية وتسريع التنمية المستدامة للبلد.

رابعا، في هذا الوقت الحرج، من الضروري أن تقدم الأمم المتحدة الدعم والخبرة في هذه المجالات. ونحض المجلس بقوة على تجديد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي لمدة الـ 12 شهرا المقبلة. ونظرا لشدة الحالة في هايتي وتدهورها، نحض المجلس على ضمان تجهيز مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي تجهيزا كافيا، من حيث الموظفين والموارد، للمشاركة مع أصحاب المصلحة في هايتي وتقديم المساعدة الفعالة لهايتي خلال هذه الأزمة.

إن هايتي تمر بأزمة معقدة ومتعددة الأبعاد وشديدة الخطورة – أزمة ما فتئت تتدهور بمعدل ينذر بالخطر. والأثر الكبير الذي تحدثه على شباب هايتي، على وجه الخصوص، يعرض مستقبل البلد للخطر. لذلك دعونا لا نتكلم عن التضامن مع هايتي فحسب؛ يجب علينا أيضا تكثيف دعمنا المنسق على وجه السرعة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين.

وأدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة 17/20.